برنامج تحقيق
التوازن المالي
ميزانية متوازنة 2020

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

أحد برامج:

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول المحتويات

مقدمة	**06**
الفصل الأول: الخلفية التاريخية	**16**
الفصل الثاني: ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي	**24**
الفصل الثالث: إصلاحات أسعار الطاقة والمياه	**36**
الفصل الرابع: الإيرادات الحكومية الأخرى	**48**
الفصل الخامس: إعانات الأسر: برنامج حساب المواطن	**58**
الفصل السادس: نمو القطاع الخاص	**70**
الخلاصة	**80**

مقدمة

فـي بدايـة هـذا العـام، نشـرت المملكـة رؤيـة ٢٠٣٠، والتـي حـددت ملامح رحلـة التغييـر الجذري والطمـوح للوضـع الاقتصـادي والاجتماعـي. وفـي وقـت لاحق تم نشـر خطـة التحـول الوطني المنصـوص عليهـا التزامـات محددة مـن الـوزارات الحكومية والقطاعـات الأخرى لفتـرة تصل إلى عـام ٢٠٢٠. وتحقيـق التـوازن فـي الميزانيـة هو أحـد الأهـداف المحددة فـي الرؤية.

برنامـج تحقيـق التـوازن المالي هو أحد البرامج الأساسـية لتحقيق الرؤية ٢٠٣٠. يهـدف هذا البرنامج إلـى تعزيـز الإدارة المالية وإعادة هيكلة الوضع المالي للمملكة واسـتحداث آليـات مختلفة لمراجعة الإيـرادات، والنفقـات، والمشـاريع المختلفـة، وآليـة اعتمادهـا. ومنذ تأسـيس مجلس الشـؤون الاقتصادية والتنمية، بدأ العمل في مراجعة المشـروعات القائمة وآلية اعتمادها وأثرها الاقتصادي، وتـم تأسـيس لجـان واسـتحداث إدارات جديدة لاتخـاذ الإجراءات اللازمـة تجاهها، ومراجعـة اللوائح المتعلقـة بذلـك. وخـلال ٢٠١٥ تـم زيـادة الإيـرادات غير النفطيـة بنحـو ٣٠٪ وبنحو ٢٠٪ فـي ٢٠١٦، ويهـدف البرنامج للاسـتمرار بهذه الوتيرة وتسـريعها خـلال الأعوام القادمة عبر إجـراءات جديدة في قطاعـات متعـددة والعمل على تحسـين الأداء الحكومي وضمان اسـتدامة التـوازن المالي.

إضافة إلى ذلك، يسـاهم هذا البرنامج في تحسـين الآثار الاجتماعية والاقتصادية الأساسـية التي تسـعى رؤيـة ٢٠٣٠ إلـى تحقيقها. ويشـمل ذلك اسـتهداف نظام الرعايـة الاجتماعية للأسـر الأكثر احتياجـا ودعمهـم علـى نحو فعـال، ولكن أيضـا جعل اقتصادنـا أكثر قـدرة على المنافسـة. الأهم مـن ذلـك، هـو إدارة الأمـوال الحكومية بكفـاءة أكثـر، وإتاحة المجال للاسـتثمار فـي برامج طويلة المـدى من شـأنها تمكيـن التنفيذ الناجح للرؤية. وعـلاوة على ذلك، فإن هذا الإصـلاح يؤمن الثقة في المملكة للمواطنين والمقيمين والمسـتثمرين المحليين والأجانب، والمؤسسـات و الأسـواق الماليـة الدوليـة حتـى يمكن للجميع المسـاهمة في هذه الرحلـة الطموحة.

تحـدد هـذه الوثيقـة منهجيـة برنامج التـوازن المالـي. وتفاصيل مكوناتـه الرئيسـية، بالإضافة إلى الآثار الماليـة والاقتصاديـة المتوقعة.

خلفية

فـي ظـل التنامـي المسـتمر للمتطلبـات التنمويـة للمملكـة خـلال العقـود الماضيـة، شـهدت المصروفـات الحكوميـة بشـقيها الرأسـمالي والتشـغيلي تسـارعاً ملوحظـاً، حيـث سـجلت هذه المصروفـات نمـواً سـنوياً بلغ في المتوسـط ١٨٪ منذ عام ١٩٧٠، بينما سـجلت هـذه المصروفات قفـزة اسـتثنائية خـلال العقديـن الماضييـن بلغـت حوالـي ٤٦٢٪، وسـجلت فـي العقـد الماضي وحـده نمـواَ بحوالـي ١٨٢٪. وقد كانـت الإيـرادات النفطية المتذبذبـة المصدر الأكبـر لتمويل هذه المصروفـات، ممـا يجعلهـا مصـدراً لا يمكـن الاعتماد عليـه على المـدى الطويل.

بيـن عامـي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، انخفضـت أسـعار النفـط بشـكل كبيـر. وفي عـام ٢٠١٥ أعلنـت الحكومة عـن أعلـى عجـز فـي ميزانيتهـا بنحـو ٣٦٦ مليـار ريال – تحـول فـي الميزانية مـن فائـض ١٨٠ مليار ريـال سـعودي خـلال العاميـن السـابقين. أدى هذا السـيناريو إلى عمـل الدولة علـى مجموعة من الإصلاحـات الماليـة، وخفـض الإنفاق بنسـبة ٢٦٪.

فـي عام ٢٠١٦، تدهورت أسـعار النفط إضافيـاً. ولكن الحكومة اتخذت عدداً مـن الإصلاحات المالية لخفض العجز إلى ٢٩٧ مليار ريال سـعودي شـملت على:

- رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي والرأسمالي
- رفع كفاءة الإنفاق على الأجور الحكومية
- رفع كفاءة الدعم الحكومي
- زيادة الإيرادات غير النفطية

الإيرادات والنفقات التاريخية للدولة

(مليار ريال)

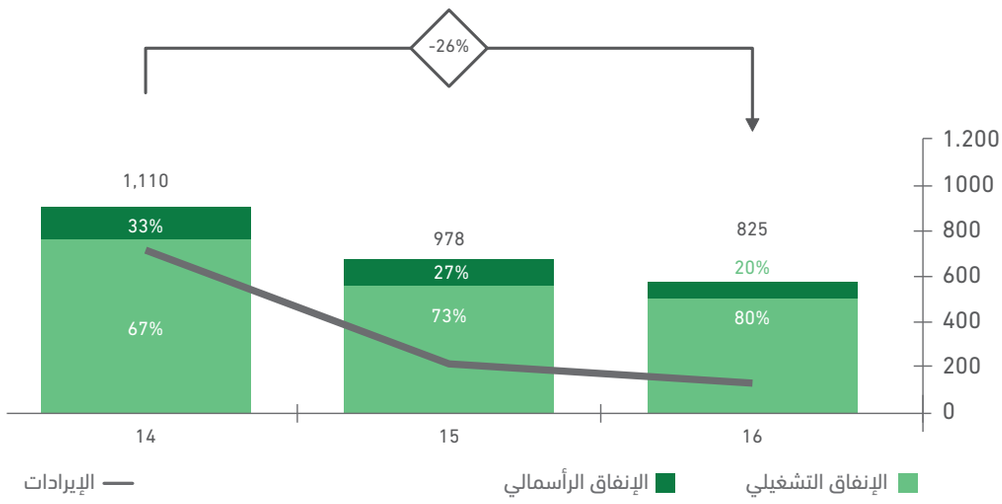

وقـد مهـدت هـذه الإجـراءات الطريق لإصـلاح الوضع المالـي الحكومـي، فالحكومة اليـوم قادرة علـى تخفيـض العجـز التراكمـي للخمـس سـنوات القادمـة بحوالـي ٣١١ مليـار ريال للأعـوام من ٢٠١٦ حتـى ٢٠٢٠م، هـذا سـيرفع مـن قـدرة الحكومة على تحقيـق التـوازن المالي في عـام ٢٠٢٠م. كمـا سـاهمت هذه التوجهات فـي تعزيز ثقـة المقرضين، حيث تـم تغطية إصـدارات المملكة من السـندات بالكامل.

وعلـى الرغـم من هذه الإصلاحـات، ارتفع الدين العام من ٤٤ مليار ريال إلى ٣١٦ مليار ريال سـعودي. وانخفضـت أرصدة الحسـابات الحكومية في مؤسسـة النقد العربي السـعودي مـن ١٤١٣ مليار ريال إلـى حوالـي ٥٧٧ مليار ريال سـعودي بنهاية ٢٠١٦. ومع المسـتوى الحالي من الإنفـاق الحكومي، لا تزال الاسـتدامة المالية تمثـل تحدي للدولة.

وفـي حال اسـتمرار هذا الوضـع، وإن لم يكن هناك تدخـل لتحقيق الاصلاح المالـي، فإن الحكومة قـد تواجـه تحديات ماليـة في المدى المتوسـط والطويل قـد تقودها إلى عجز مالـي طويل المدى يسـتعصي الخـروج منه، حيث سـجلت المملكة عجزاً سـنوياً فـي ميزانيتها لعـام ٢٠١٥م يعد ضمن الأكبـر فـي تاريخهـا. وبالإضافـة إلى ذلـك، فقد اتسـم عجـز الميزانية بالتذبـذب الشـديد. وعليه، وفـي ظل غياب الإصلاح المالي، ومع اسـتمرار السـلوك العـام التاريخي للمصروفات، واسـتمرار التذبـذب المعتـاد للإيـرادات النفطية فـإن العجز المالي طويل المدى سـيكون أمـراً واقعاً

توقعات تقديرية للعجز في الميزانية في حال عدم تطبيق أي إصلاحات مالية

(مليار ريال)

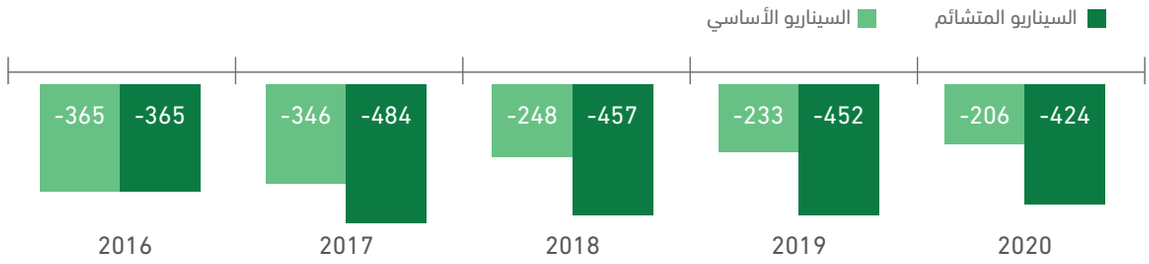

توقعات أرصدة الدولة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي في حال عدم تطبيق أي إصلاحات مالية*

(مليار ريال)

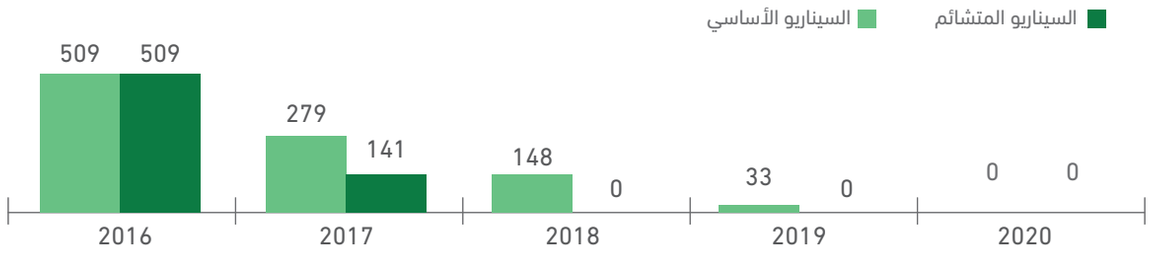

توقعات الدين العام في حال عدم تطبيق أي إصلاحات مالية

(مليار ريال)

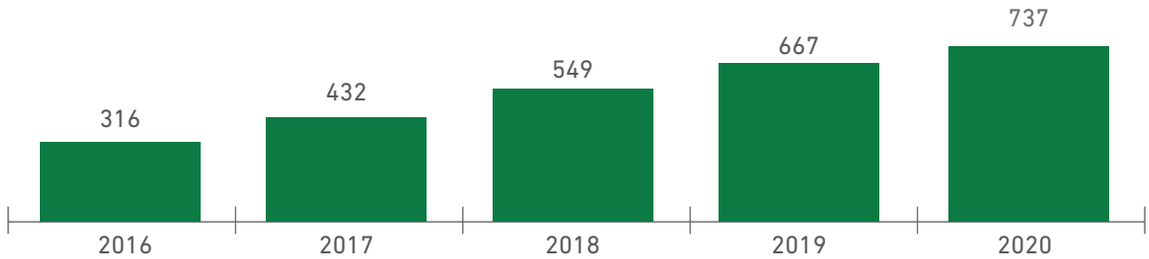

*تتغير أرصدة الحكومة بناء على الفائض أو العجز في الميزانية، الاقتراض وسداد الدين، المدفوعات خارج الميزانية، والتحويلات الاستثمارية لصندوق الاستثمارات العامة

وفــي ظل هذا الســيناريو المحتمــل، وفي حال عدم التدخــل بإصلاح الوضع المالــي، ولكي تضمن الحكومــة الحفــاظ علــى الوضــع المالي من التدهور فإنها ســتضطر إلــى خيارات صعبــة تتمثل في خفــض المصروفــات الرأســمالية بنســبة لا تقل عــن ٩٠٪، وخفض النفقات التشــغيلية بنســبة لا تقــل عــن ٣٠٪، وخفــض رواتــب موظفي الحكومــة بنســبة لا تقل عــن ٣٠٪، إضافة إلــى تخفيض النفقــات المرتبطــة بالتقاعــد لموظفي القطاع العام. وفي حال الاســتناد على هــذه الإجراءات، فإن هــذا الأمر ســيؤدي إلى تبعات ماليــة واقتصادية تتمثل فــي ركود اقتصادي طويــل المدى، وارتفاع فــي معــدلات البطالة، وتراجع في ثقة المســتثمرين والاســتثمار الاجنبي المباشــر إجمــالاً، وتراجع الاســتقرار المالــي، وارتفــاع تكلفة الدين العام، وتلاشــي الاحتياطــات من العملــة الأجنبية، ومزيد من الضغوط على ســعر صــرف الريال.

برنامج التوازن المالي

وفي ظل هذه التحديات والآثار المترتبة عنها، وكجزء من الاصلاحات المالية، فإن الحكومة تعمل على إطلاق برنامج لتحقيق التوزان المالي يهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال المحاور التالية:

- تعزيز استدامة الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية الإيرادات غير النفطية
- تحسين وترشيد الإنفاق الرأسمالي التشغيلية، مع تركيز الإنفاق على المشاريع الأكثر استراتيجية
- إلغاء الإعانات غير الموجهة، وتمكين المواطنين من الاستهلاك بمسؤولية
- استدامة النمو الاقتصادي في القطاع الخاص.

وأيضا تتحقق الفوائد المباشرة وغير المباشرة من سياسات وبرامج الإصلاح المالي الأخرى مثل برنامج إدارة الديون، وعملية تحديد الميزانية وإصلاح السياسات المالية.

وفي هذا الصدد، فقد بدأت الحكومة فعلاً في تنفيذ عدد من هذه الإصلاحات خلال العام ٢٠١٦م، ويتضمن ذلك ما يلي:

- ترشيد النفقات الرأسمالية والتشغيلية عبر تطوير أكثر من ١٠٠ مبادرة لرفع كفاءة الإنفاق التشغيلي في قطاعات مختلفة، بالإضافة إلى إصلاح الإنفاق الرأسمالي في ثلاث وزارت رئيسية وهي الصحة والتعليم والشؤون البلدية والقروية.
- مراجعة البدلات والعلاوات.
- إصلاح أسعار الطاقة، حيث تم العمل بالمرحلة الأولية لتعديل أسعار البنزين والكهرباء والمياه.
- الإيرادات الحكومية غير النفطية، حيث تم مراجعة بعض الرسوم الحالية المختلفة.

ومن هذا المنطلق، ستستمر الدولة في تطبيق إصلاحات مالية إضافية لتحقيق ميزانية متوازنة بحلول ٢٠٢٠:

الاستمرار في ترشيد الإنفاق التشغيلي والرأسمالي	مزيد من الترشيد في النفقات الرأسمالية والتشغيلية بما في ذلك مجموعة واسعة من الوزارات والجهات الحكومية
الاستمرار في إصلاح أسعار منتجات الطاقة والمياه	زيادة الأسعار تدريجياً إلى أن تصل لمستويات أسعار السوق العالمية لخدمات الكهرباء والوقود والمياه للقطاع السكني وغير السكني
الاستمرار في تطبيق مبادرات لزيادة الإيرادات غير النفطية	توسيع قاعدة الإيرادات، بما في ذلك استحداث ضريبة القيمة المضافة، وزيادة المقابل المالي على الوافدين، وفرض رسوم على المنتجات الضارة.

هناك ثلاثة مجالات أخرى أخذت فيها الحكومة خطوات لتعزيز وضعها المالي:

الخصخصة:

إن خصخصة ممتلكات الحكومة لن يحفز النمو الاقتصادي فحسب، بل سيحسن الوضع المالي أيضاً.

إصلاح القطاع العام:

كانت الحكومة واضحة جداً في عزمها لاحتواء تكلفة أجور موظفي القطاع العام، وتقوم حالياً بتنفيذ برنامج الكفاءة، الذي بدوره سيقلل من التكاليف في المدى القصير.

سياسة إدارة الدين:

الحكومة تسعى إلى تطوير نهج حذر في إدارة الديون، والوصول إلى الأسواق الدولية، وزيادة القدرة على الاقتراض دون تأثيرات سلبية على السيولة المحلية، مع السحب بشكل انتقائي من الأرصدة الحكومية في مؤسسة النقد العربي السعودي.

تدابير التخفيف

نعي بأن خوض برنامج التوازن المالي سيكون له آثار اجتماعية و اقتصادية، ولا بد من التخفيف من أي آثار سلبية. تحتاج الأسر ذات الدخل المنخفض إلى دعم بحيث لا تتأثر سلباً بزيادة تكاليف المعيشة التي ستنتج من تدابير مثل زيادة أسعار الطاقة وفرض ضريبة القيمة المضافة. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل الدولة على جهود كبيرة لدعم القطاع الخاص خلال هذه المرحلة وتمكينه من النمو لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة في رؤية ٢٠٣٠.

توجيه الدعم النقدي للأسر	تقديم الدعم المباشر للأسر السعودية ذات الدخل المنخفض لتمكينهم من التكيف مع الزيادات الناتجة من تكلفة المعيشة.
دعم القطاع الخاص	دراسة توفير حزمة من الحوافز، والإصلاح الهيكلي لتعزيز النمو

المحتويات:

يستعرض الجزء المتبقي من هذه الوثيقة الخلفية والسياق والخطط الرامية لتحقيق ميزانية متوازنة بحلول عام ٢٠٢٠::

الخلفية التاريخية:

مقارنة الوضع الراهن بالإجراءات التي تم اتخاذها في فترات تراجع أسعار النفط الماضية.

ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي:

الجهود الحالية والمستقبلية لترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي.

إصلاحات أسعار الطاقة والمياه:

خطط تحرير أسعار الطاقة والمياه بحيث تتوافق مع أسعار السوق.

الإيرادات الحكومية الأخرى:

المبادرات الأخرى التي سيتم من خلالها تنمية الإيرادات الحكومية غير النفطية.

إعانات الأسر (برنامج حساب المواطن):

كيف سيتم حماية الأسر ذات الدخل المنخفض من الزيادات التي سوف تطرأ على تكاليف المعيشة.

نمو القطاع الخاص:

كيف ستقوم الحكومة بمساندة القطاع الخاص وتمكينه من النمو بما يتفق مع الرؤية ٢٠٣٠.

الخلاصة:

كيف سوف يتسنى للحكومة الوفاء بالتزاماتها بالحفاظ على التوازن المالي جنباً إلى جنب مع تعزيز النمو الاقتصادي ورفاه المواطنين.

الفصل الأول:

الخلفية التاريخية

خلفية

منـذ عـام ١٩٨٠، شـهدت الأوضـاع الماليـة العامة فـي المملكة العربية السـعودية خمـس فترات مـن الصدمـات فـي الإنفاق كما هـو مبين في الرسـم البيانـي أدناه. ولذلـك، فإن الفتـرة الأخيرة منذ ٢٠١٤ ليسـت اسـتثناء. كما أنها ليسـت المرة الأولى التي اسـتدعت الحكومة إلـى اتخاذ التدابير اللازمـة لمعالجة الوضع.

لعـدة عقـود، كان لتقلبـات أسـعار النفـط أثراً كبيـراً على الإيـرادات الحكوميـة. هـذه التقلبات في الإيـرادات أدت إلـى تعديـل مسـتوى الإنفـاق للحد مـن العجـز. وفي فتـرات ارتفاع أسـعار النفط، تقـوم الحكومـة بسـداد الديـون، وبنـاء احتياطيـات مالية لتكـون بمثابـة درع ضد صدمات أسـعار النفـط في المسـتقبل.

الإيرادات والنفقات التاريخية للدولة

(مليار ريال)

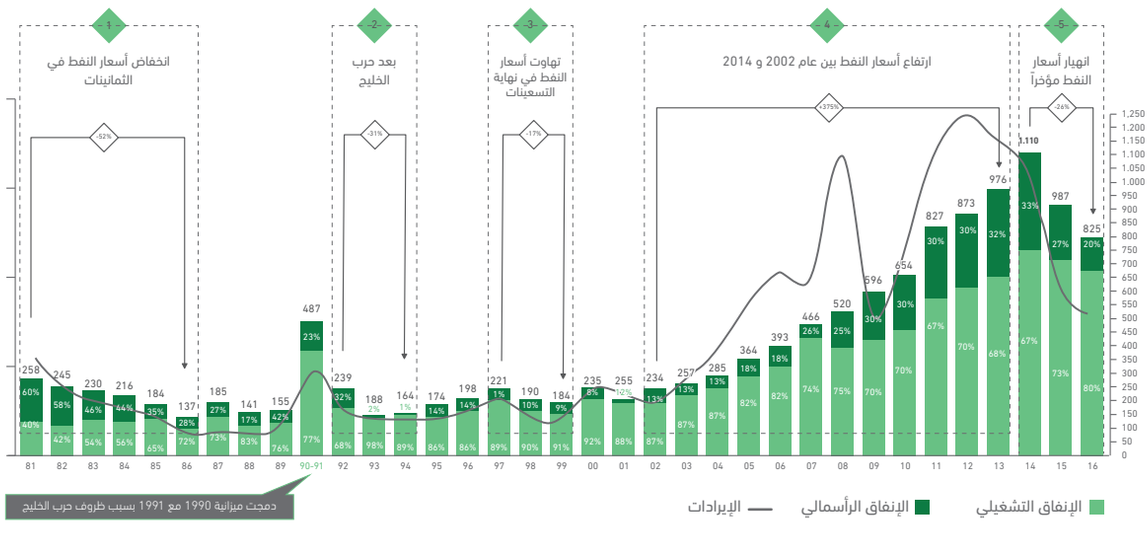

بداية إلى منتصف الثمانينات

تهـاوت إيـرادات الدولـة بين ١٩٨١ و١٩٨٥ بشـكل كبيـر مما أدى إلـى اتخاذ الدولة عدد مـن الإجراءات التقشـفية الشـديدة تضمنت ما يلي:

- تخفيض الإنفاق الرأسمالي بشكل كبير
- إلغاء عدد من البدلات والمكافآت
- قـام مجلس الخدمـة المدنية مع الجهات المختصة بإعادة دراسـة وضـع العـاملين الحكوميين وتحديـد البدلات والمكافـآت والمزايا التـي تصرف لهم
- تخفيض الحـد الأعلـى للموظـف مقابـل العمل خـارج وقت الدوام الرسـمي ٢٥٪ من راتب الموظـف بـدلاً من ٥٠٪.
- قصر التكليـف بالعمل في أيـام العطلة الأسـبوعية والأعياد على مـن يلزم تكليفهم في مراكز الحـدود والمطـارات والموانئ والمستشـفيات والإذاعة والتلفزيون والـبرق والبريـد والإمارات والدواوين الملكية ومكاتب الـوزراء وغـير ذلـك مـن الجهات المماثلة – على أن لا يزيد ما يصرف لهـم عـن ٥٠٪ فقط من الراتب الأساسـي لمـدة هذه الأيام
- تقليص مجموع فترات الانتداب للموظفين إلى ستين يوماً في السنة الواحدة
- إلغاء الجمـع بـين بـدل الانتـداب ومكافـأة العمـل الإضـافي في حالة سفر الموظف في مهمـة رسـمية خارج مقـر عملـه الأصلي.

الإيرادات والنفقات التاريخية للدولة

(مليار ريال)

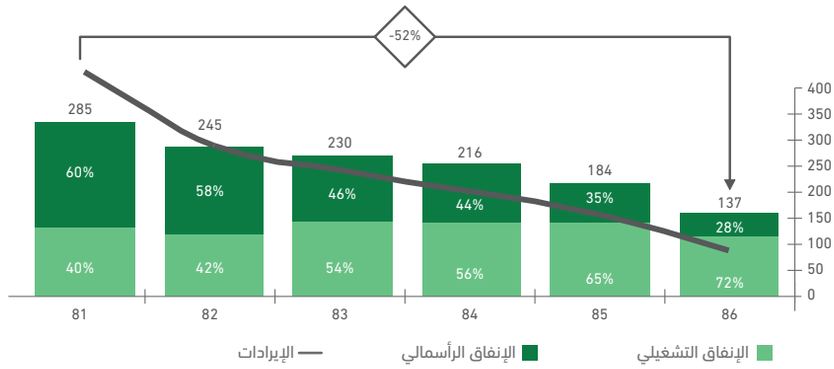

بداية التسعينات

فـي أعقـاب حرب الخليج، كان هناك انخفاض في الإيرادات الحكومية بنسـبة ٢٤٪ بسـبب انخفاض أسـعار النفـط. وكـردة فعل، قامت الدولة بخفض مسـتوى الانفاق بنسـبة ٣١٪ بيـن ١٩٩٢ و ١٩٩٤. وقـد فعلـت ذلـك في المقـام الأول من خـلال خفض الإنفـاق الرأسـمالي من ٧٧ مليـار ريال في عـام ١٩٩٢ إلـى ٢ مليـار ريال في عام ١٩٩٤. ووصل مسـتوى الدين العام إلـى ٥٢٪ من الناتج المحلي الإجمالـي في عام ١٩٩٢، كما وصلت نسـبة الفائدة السـنوية من الدين إلـى ٧٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي.

الإيرادات والنفقات التاريخية للدولة

(مليار ريال)

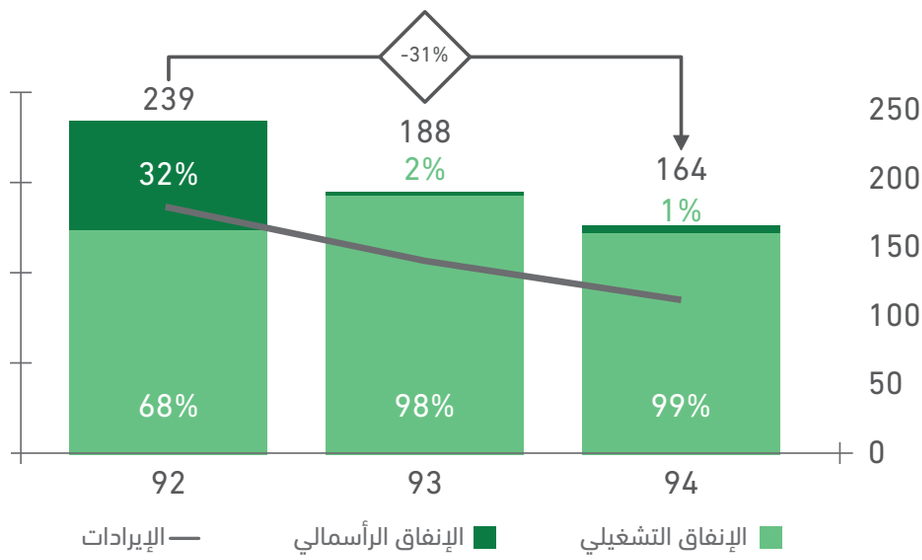

نهاية التسعينات

في نهاية التسعينات، تهاوت أسعار النفط بين ١٩٩٧ و ١٩٩٩ مما استدعى تقليل الإنفاق الحكومي بـ١٧٪ حيث قامت الدولة خلال هذه الفترة باتباع سياسات تقشفية صارمة تضمنت ما يلي:

- إيقاف شغل أي وظيفة من الوظائف الشاغرة خلال المدة المتبقية من العام ١٤١٨هـ - ١٤١٩هـ لجميع الأجهزة الحكومية المدنية والعسكرية عن طريق التعيين أو التعاقد
- تخفيض التزامات المتعهدين والمقاولين في العقود المبرمة معهم الخاصة بالمشاريع المعتمدة في الباب الرابع في ميزانية العام المالي ١٤١٨هـ - ١٤١٩هـ بنسبة ١٠٪
- تخفيض تكلفة واعتمادات برامج التشغيل والصيانة والنظافة المدرجة في الباب الثالث واعتمادات مشاريع الباب الرابع من ميزانية ١٤١٨هـ -١٤١٩ هـ بنسبة ١٠٪
- تخفيض التزامات المقاولين والمتعهدين في العقود المبرمة معهم المتعلقة ببرامج التشغيل والصيانة والنظافة المدرجة في الباب الثالث في ميزانية العام المالي ١٤١٨هـ - ١٤١٩هـ بنسبة ١٠٪
- عدم الارتباط بكافة المشاريع المعتمدة في ميزانية العام المالي ١٤١٨هـ - ١٤١٩هـ التي لم تبرم عقودها
- تكليف لجنة وزارية بدراسة الإعانات الحكومية بكافة أنوعها، ومراجعة بعض المشاريع الكبيرة التي تحمل الخزينة العامة مبالغ مالية كبيرة ودراسة تقليصها أو تأجيلها أو جدولتها، وإيجاد مصادر جديدة للإيرادات، وزيادة الإيرادات من المصادر القائمة وضبط وتحسين إجراءات ا لتحصيل

الإيرادات والنفقات التاريخية للدولة

(مليار ريال)

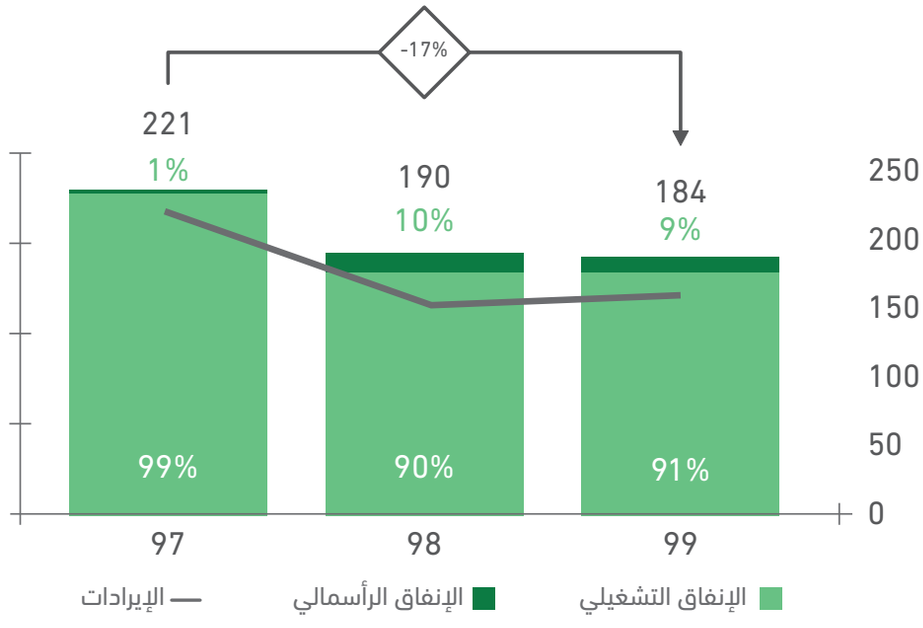

ارتفاع أسعار النفط بين ٢٠٠٢ و ٢٠١٤

بيـن عامـي ٢٠٠٢ و ٢٠١٤، ارتفعـت الإيرادات الحكوميـة تقريبا ٥ أضعاف من ٢١٣ مليـار ريال في عام ٢٠٠٢ إلـى ١,٢٤٧ مليـار ريـال في عـام ٢٠١٤. وقد أدى هـذا الارتفاع في الإيـرادات الحكومية إلى تعزيز الإنفـاق الحكومـي، وفي نفـس الفترة، تمكنـت الحكومة من بنـاء أرصدة كبيرة في حسـاباتها في مؤسسـة النقد العربي السـعودي والبالغـة ١,٤١٣ مليار ريال بحلـول عام ٢٠١٤.

فـي عـام ٢٠٠٩، نتيجـة للأزمة الماليـة والانهيـار المفاجئ في أسـعار النفـط، انخفضـت الإيرادات الحكومية بنسـبة ٥٤٪. ولكن الانهيار في أسـعار النفط لم يدم سـوى ٨ أشـهر، وانتعشـت أسـعار النفـط فـي وقت لاحق، واسـتمر ارتفـاع الانفـاق الحكومي.

شـكلت عائـدات النفـط ٨٧٪ من إجمالـي الإيـرادات الحكومية، مما يجعـل ميزانية الدولـة مرتبطة للغاية بأسـعار النفط. وفي عام ٢٠١٤، انخفضت أسـعار النفط، فأصبح مسـتوى الإنفاق الحكومي غير مستدام.

الإيرادات والنفقات التاريخية للدولة

(مليار ريال)

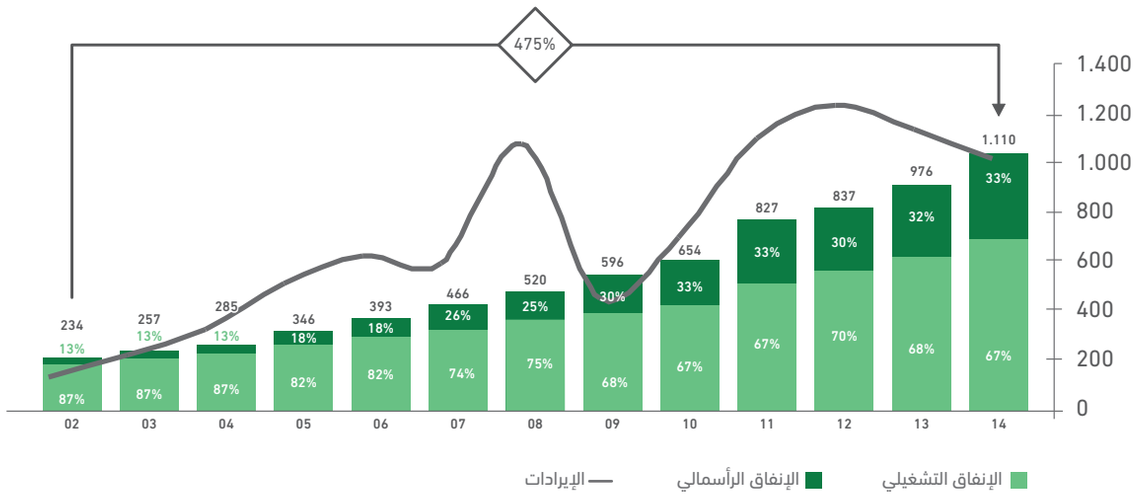

الدروس المستفادة

استنتجت الحكومة دروس مهمة من مراجعة هذه التجارب التاريخية:

الاعتماد على الإيرادات النفطية ليست استراتيجية مالية مستدامة

- أتاحت احتياطيات المملكة التي ادخرت في السنوات الماضية في زيادة قدرة المملكة في مواجهة التحديات المالية
- من المحتمل أن تستمر أسعار النفط منخفضة لفترات طويلة من الزمن – انتظار ارتفاع السعر ليس خياراً
- ينبغي أن يكون الإنفاق الحكومي أقل اعتمادا على عائدات النفط
- ضرورة تكوين قاعدة أوسع من الإيرادات غير النفطية لتحقيق استقرار مالي.

وقد تم أخذ هذه الدروس بعين الاعتبار في تخطيط وتطوير برنامج التوازن المالي.

الفصل الثاني:

ترشيد الإنفاق الحكومي

تجاوز الميزانية التاريخي

علــى مدار الخمســة عقود الماضية ومنذ بدء التنميــة في المملكة، قامت الدولــة بالإنفاق المتزايد علــى المشــاريع التنموية فــي مختلف القطاعــات، وخاصةً تلــك المتعلقة بتنمية العنصر البشــري وتحسين مســتوى معيشة المواطن.

ورغــم هــذا التزايد في الإنفاق، إلا أن كثيرا من المشــاريع التنموية انحرفت عن مســارها نتيجةً للهدر المالــي، ولــم تكــن جــودة مخرجاتها على المســتوى المأمــول. وقد أظهرت الدراســات أن الســبب الأساســي يكمــن وراء عدم كفاءة الرقابــة والتخطيط.

كذلــك، فإنــه وخلال الســنوات الأخيرة لــم تلتزم الجهــات الحكومية بالشــكل المطلــوب في حجم الإنفــاق المخصــص لها ليــزداد المنصرف الفعلي عــن اعتمادات الميزانية بنســبة تتــراوح بين ١٥٪ - ٢٥٪ كل عــام منذ ٢٠٠٢

الميزانية المعتمدة بالمقارنة بالفعلية

(مليار ريال)

زيادة كفاءة الإنفاق والتحكم به

- أدركت حكومة المملكة ضرورة تعزيز قدراتها في إدارة الإنفاق، ولا سيما فيما يتعلق بالتخطيط والميزانية. ونتيجة لذلك، أنشأت مكتب ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي كوحدة مستقلة تابعة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية
- المكتب يدعم الجهات الحكومية لتحديد الفرص الممكنة لتحسين الكفاءة في كل من المشاريع الرأسمالية ضمن أولويات المملكة لرؤية ٢٠٣٠ والإنفاق التشغيلي (مثل التشغيل والصيانة، والتكاليف الإدارية، وما إلى ذلك).
- كما يساعد المكتب الجهات الحكومية في وضع المبادرات وخططها المفصلة وتنفيذها، على أساس أفضل الممارسات المحلية والدولية. ويدعم تنفيذ مبادرات تهدف لرفع كفاءة الإنفاق، ووضع حلول للتغلب على العقبات التي تعترض التنفيذ. كما يسعى لتطوير الآليات والسياسات اللازمة لتحسين كفاءة الإنفاق وضمان استدامة التنفيذ.

مكتب ترشيد الإنفاق

مكتب ترشيد الإنفاق
Bureau of Spending Rationalization

أفضل الممارسات المتبعة

تتضمن منهجية رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي على ثلاث مراحل لتحديد الفرص المتاحة لتبني أفضل الممارسات التشغيلية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة:

- تقنين الاستهلاك: عبر التأكد من أن المنتجات والخدمات المطلوبة هي بالفعل أساسية ولا يمكن الاستغناء عنها ومعالجة الهدر في استهلاك الخدمة
- تعظيم المنافع: وذلك بالحصول على أعلى خدمة/جودة/كمية مقابل الإنفاق
- تحسين الإنفاق: والذي يتمحور حول اعتماد آليات تتسم باستثمار حجم الشراء لتحقيق قوة تفاوضية للحيلولة دون هدر أي فرصة للتوفير (مثال: تعزيز عمليات الشراء الموحد).

	تقنين الاستهلاك	تعظيم المنافع	تحسين الإنفاق
1	هل بإمكاننا الاستغناء عن المنتج/ الخدمة؟	هل يمكننا وضع معايير لتقديم وقياس مستوى الخدمة؟	هل يمكننا تعظيم الفائدة من القوة الشرائية في المملكة؟
2	هل يمكننا تقليل حجم العمل؟	هل يمكننا التحول إلى خيارات ذات قيمة كلية أفضل؟	هل يمكننا تحسين سلسلة التوريد بالكامل؟
3	كيف يمكننا إيجاد حل بديل/ مبتكر؟	كيف يمكننا مراجعة الخيار الحالي بشأن الشراء مقابل التصنيع؟	هل يمكن توحيد المواصفات في المنتجات والخدمات شائعة الاستخدام؟

مثال لتوضيح كيفية تطبيق منهجية رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي

يمكن توحيد المواصفات لبعض البضائع أو الخدمات وشراؤها بشكل استراتيجي، وكذلك اجراء تحسينات في طرق التشغيل والصيانة بهدف رفع الكفاءة. وللايضاح يمكن تناول موضوع الإنارة، حيث يمكن تحقيق كفاءة الإنفاق من عدة أوجه، وذلك عن طريق:

- إطفاء الإنارة في خارج أوقات العمل
- تقليل شدة الإنارة المستخدمة في أماكن معينة حسب الحاجة
- استخدام التقنية في التحكم بالاستهلاك الكهربائي واعتماد المصابيح الموفرة للطاقة (الـ LED)

من خلال تطبيق هذه الإجراءات، من الممكن توفير حوالي ٧٣٪ من استهلاك الطاقة للإنارة، وتوفير حوالي ١٥٪ من مصاريف الشراء.

تقنين الاستهلاك	تعظيم المنافع	تحسين الإنفاق
«هل يمكن تقليل استهلاك الكهرباء؟»	«هل يمكن زيادة كفاءة الاستهلاك؟"	"هل يمكننا خفض سعر الوحدة"
إطفاء الإضاءة في خارج أوقات العمل تقليل شدة الإضاءة المستخدمة استخدام التقنية في التحكم بالاستهلاك الكهربائي	استخدام مصابيح LED ذات كفاءة استهلاك أفضل	شراء مركزي لمصابيح LED على مستوى المملكة

مستهدفات ترشيد الإنفاق التشغيلي

قامت كل من وزارة الصحة ووزارة التعليم ووزارة الشؤون البلدية بعمل دراسات موسعة على حجم وطبيعة الإنفاق. تم استخدام هذه الدراسات لتشكيل أربع مجموعات من المبادرات لتساهم في زيادة كفاءة الانفاق التشغيلي وتحقيق وفورات ملموسة.

تحسين كفاءة العقود الحكومية - تحسين أسلوب عقود الخدمات لتكون مبنية على أساس مخرجات الخدمة وجودتها

- تحسين نظام المشتريات الحكومية - الاستفادة من حجم الشراء الحكومي للحصول على أفضلية في الأسعار للمشتريات المشتركة
- المكاسب السريعة - رفع كفاءة العمليات التشغيلية وأيضا تحسين استهلاك مصادر الطاقة والموارد.
- بالإضافة إلى ذلك المبادرات الخاصة بوزارة التعليم - إعادة هيكلة نظام مكافأة التعليم العالي وربطها استحقاقها بالتفوق الأكاديمي - وإعادة تقييم معايير الاستحقاق لإعانات التعليم العام و أيضا تحسين كفاءة النقل المدرسي

وتم بناء على ذلك تصميم مبادرات تهدف لرفع كفاءة الإنفاق التشغيلي وتحقيق الوفورات، ويتم العمل في هذه الجهات حالياً على تصميم الخطط وتنفيذ المبادرات، التي يتوقع من خلالها توفير تجميعي يقدر بحوالي ٧٠ مليار ريال على ٥ سنوات، ويكون على شكل توفير تصاعدي يصل إلى ٢١,٤ مليار سنويا في ٢٠٢٠.

ومع التوسع ودخول ١٤ جهة حكومية خلال مرحلة الدراسة فإنه من المتوقع ازدياد المبادرات وقيمة الوفورات المتوقعة.

الوفورات السنوية المتوقعة
(مليار ريال)

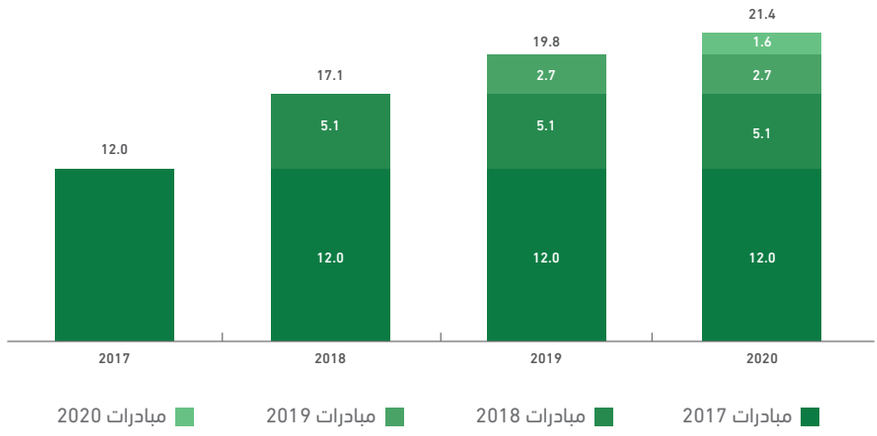

ترشيد الإنفاق الرأسمالي

تعتمد منهجية رفع كفاءة الانفاق الرأسـمالي على دراسـة العائد التنموي للمشـاريع وتقييم القيمة المضافة للمشـروع ومسـتوى المخاطر المترتبة في حال عدم انجاز المشروع:

- العائد التنموي وتوافقه مع رؤية ٢٠٣٠
- حساب القيمة المضافة و المخاطر المترتبة في حال عدم إنجاز المشاريع
- دراسات العرض والطلب

وبنـاء علـى ذلـك يتـم تقسـيم المشـاريع إلى ثـلاث مجموعات بنـاء علـى الأولوية لكل مشـروع وتحقيقهـا لعائـد تنمـوي يتوافق مـع رؤيـة المملكة ٢٠٣٠

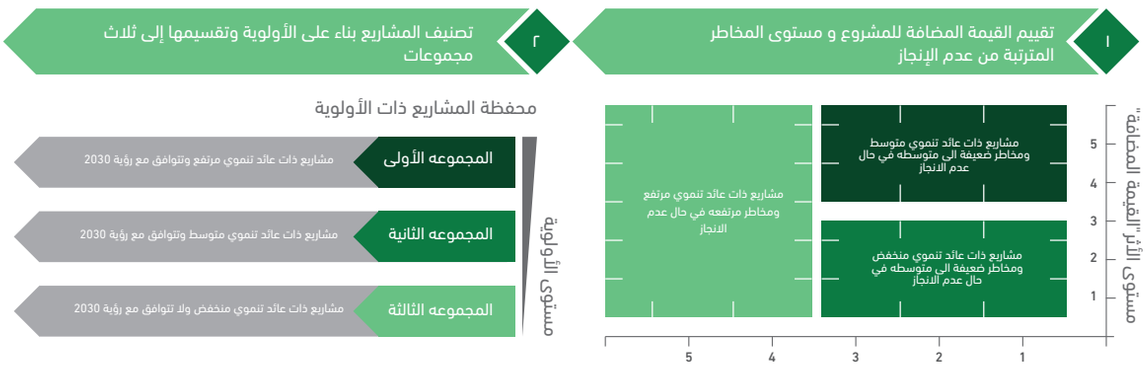

مستهدفات ترشيد الإنفاق الرأسمالي – المرحلة الأولى

في المرحلة الأولى من مراحل دراسة رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي قامت خمس وزرات والتي تمثل أعلى نسبة إنفاق رأسمالي في القطاع المدني بإجراء دراسات موسعة على الإنفاق الرأسمالي. وقدرت التكلفة الكلية للمشاريع فيها بحوالي ٤٩٠ مليار والمبالغ المنصرفة في الفترة ماقبل الدراسة بحوالي ٢٧٠ مليار ريال والمبالغ المتبقية من التكاليف بحوالي ٢٢٠ مليار ريال

وتم خلال هذه المرحلة تطبيق منهجية رفع كفاءة الإنفاق والأخذ بعين الاعتبار افضل الممارسات العالمية، وبناء عليه تم الخروج بحلول تؤدي الى رفع كفاءة الإنفاق ومنها إلغاء المشاريع ذات العائد التنموي المنخفض وفرص مشاركة القطاع الخاص والهندسة القيمية للمشاريع الكبيرة ومن خلال هذه الحلول تم استهداف وفورات بقيمة ١٠٠ مليار ريال

وبناء عليه سيتم بإذن الله خفض في المبالغ المتبقية من التكاليف لتصبح القيمة المتبقية من التكاليف حوالي ١٢٠ مليار ريال

ومن هذه المنطلق نضمن بإذن الله تحديد الأولويات والتأكد من إبقاء المشاريع ذات العائد التنموي المرتفع والتي تساهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

مستهدفات ترشيد الإنفاق الرأسمالي – المرحلة الأولى

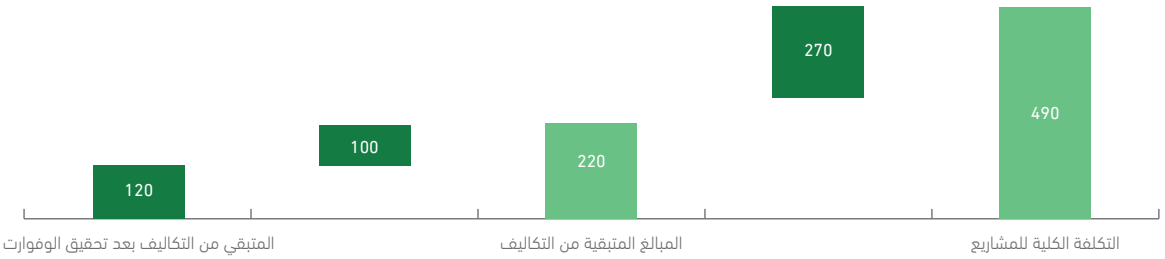

في مطلع العام المالي ٢٠١٦ كان المتبقي من المعتمد بالميزانية لتنفيذ المشاريع الرأسمالية ولم يتم دفعه في ذلك الوقت تريليون وأربعمائة مليار ريال، تم استهداف ماتكلفته مائة مليار ريال منها في عدد من الوزارات بالإلغاء من الميزانية لعدم توافق بعضها مع مبادرات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ولعدم وجود أولوية لبعضها الآخر، ولازال العمل جاريا لاستهداف مشاريع مماثلة في وزارات أخرى.

ترشيد الإنفاق الرأسمالي – المرحلة الثانية

تم دراسة مشاريع بقيمة ٢٢٠ مليار ريال في المرحلة الأولى من رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، وبناء عليه و استكمالا لمسيرة دراسة رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي فسوف يتم البدء في المرحلة الثانية والتي تستهدف ١٣ جهة حكومية أخرى يتم من خلالها تطبيق منهجية رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي و التأكد من إعطاء الاولوية للمشاريع ذات العائد التنموي المرتفع والتي تساهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

إجمالي المتبقي من التكاليف للمشاريع الرأسمالية على مستوى المملكة للقطاع الحكومي يقدر بحوالي ١٤٠٠ مليار ريال

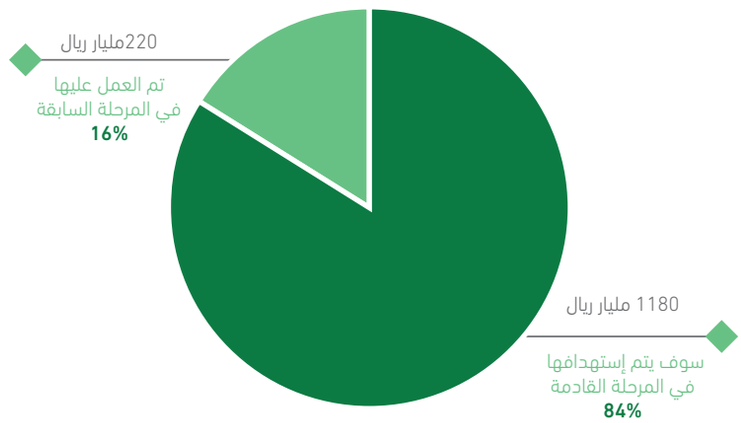

تمكين كفاءة الإنفاق

هنـاك عناصـر هامـة يجـب تفعيلها لتحقيـق أهداف رفع كفـاءة الإنفاق بشـكل مسـتدام، وتواجه الجهـات الحكوميـة تحديات في ذلـك يمكن تجاوزهـا بالآتي:

- أن تتوافـق الأنظمـة واللوائـح مـع أفضـل الممارسـات العالميـة فـي الإنفاق، ويجـب تطوير واسـتحداث بعـض الأنظمـة والقوانيـن لتفعيـل ذلك.
- أن تتوفـر رؤيـة كاملـة للإنفـاق الحكومـي لتتمكن الجهـات الحكومية مـن إجـراء المقارنات بين منشـآتها و كذلـك مع المنشـآت في الـوزارات الأخـرى من خـلال مقارنة تكلفـة الوحدة.
- تحويـل الشـراء الحكومي إلى عملية اسـتراتيجية، وسـيتم ذلك بـإذن الله من خلال إنشـاء وحدة مشـتريات اسـتراتيجية تكون مسـؤولة عن إدارة فئات الإنفاق بمسـتويات مختلفة والاسـتفادة مـن الاحتياج الحكومي ككل لتحسـين الجـودة والقيمة.
- أن يؤخـذ بعيـن الاعتبـار «تكلفة الملكيـة الإجمالية» فـي عملية تخطيـط المشـاريع والموافقه عليها .
- أن يتـم تخطيط الاحتياج الحكومي بشـكل مركـزي متكامل يركز على الطاقة الاسـتيعابية وحجم الطلب.
- أن يتـم نشـر ثقافـة التحسـن المسـتمر والتميـز التشـغيلي ممـا سـيؤدي إلـى رفـع الكفـاءة واسـتمرارية وزيـادة الأثـر علـى المـدى البعيد.

عناصر كفاءة الإنفاق	كيفية تفعيلها
توافق الأنظمة واللوائح مع أفضل الممارسات العالمية فيما يتعلق بالإنفاق	تطوير واستحداث بعض الأنظمة لتمكين أفضل الممارسات العالمية
وجود رؤية كاملة للإنفاق وإمكانية مقارنة تكلفة الوحدة في الجهات المختلفة	إنشاء قاعدة بيانات لتكلفة الوحدة مدعومة بمراجع إرشادية تستخدم من قبل إدارات المشتريات عند التعاقد
تحويل الشراء الحكومي إلى عملية استراتيجية	إنشاء وحدة استراتيجية يمكنها إدارة فئات الإنفاق واستغلال احتياج القطاع العام ككل لتحصيل قيمة وجودة أفضل
أخذ «تكلفة الملكية الإجمالية» بعين الاعتبار عند إجراء التعاقدات	استحداث عملية شاملة لتخطيط المشاريع والموافقة عليها، وتكون «تكلفة الملكية الإجمالية» إحدى عناصرها.
تخطيط احتياجات الدولة بشكل متكامل بين الجهات	التركيز على اعتبارات العرض والطلب والطاقة الاستيعابية في تخطيط المشاريع
انتشار ثقافة التحسين المستمر.	تعزيز ممارسات التميز التشغيلي في العمليات الحكومية

الخطوات القادمة:

بـدأ العمـل مـع وزارات وجهات لم تشـمل فـي المراحل السـابقة وذلـك بغرض ايجـاد فرص رفع الكفاءة والترشـيد.

الفصل الثالث:

إصلاح أسعار منتجات الطاقة والمياه

رفع كفاءة الدعم الحكومي

يمثل الدعم الحكومي لمنتجات الطاقة والمياه غالبية الدعم المقدم في المملكة

- دأبت المملكة على توفير منتجات الطاقة للمستهلك المحلي بسعر مدعوم وأقل كثيراً من أسعارها عند التصدير. يمثل الفرق بين سعر المنتج محلياً وسعره عند التصدير تكلفة الفرصة البديلة لبرميل النفط الواحد أو المنافع التي يكتسبها المستهلك المحلي من السعر المدعوم.
- بلغت قيمة الدعم الحكومي لمنتجات الطاقة والمياه في عام ٢٠١٥ ما يقرب من (٣٠٠) مليار ريال سعودي، بناءً على سعر تصدير منتجات الطاقة في ذلك الوقت. يمكن أن تزداد قيمة الدعم بشكل كبير مع مرور الوقت بسبب النمو المتسارع للاستهلاك المحلي لمنتجات الطاقة والمياه والتغيرات في أسعار تصدير منتجات الطاقة. كما تساهم الأسعار المدعومة في تحفيز النمو المتسارع في استهلاك موارد الدولة.
- تعتمد المملكة على النفط والموارد الطبيعية غير المتجددة كمصدر رئيسي للدخل، ولذلك لا يمكن على المدى الطويل استمرار استهلاك هذه الموارد محلياً بهذا الشكل الجائر وبالأسعار المدعومة.

أهداف تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه

تكلفة الفرصة البديلة تُضيع على المملكة فرصة تحصيل السعر الأمثل لمواردها الطبيعية، وبالتالي استخدام تلك الإيرادات المفقودة في الاستثمار في قطاعات أخرى بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وتوفير منافع مختلفة للقطاع السكني وغير السكني.

تكمن لدى المملكة فرصة لرفع كفاءة استهلاك منتجات الطاقة؛ فعلى سبيل المثال احتل سعر البنزين في المملكة في عام ٢٠١٥ المركز الثالث ضمن قائمة الدول الأرخص أسعاراً في العالم، كما كانت نسبة استهلاك البنزين للفرد الواحد في المملكة من أعلى النسب في العالم.

وعلى الرغم من الجهود التي بدأتها المملكة في السنوات القليلة الماضية لرفع كفاءة الطاقة في القطاع الصناعي، إلا أن هذه الجهود لم تثمر عن تحقيق نتائج في جميع القطاعات كثيفة الاستخدام للطاقة بسبب الهيكل الحالي للأسعار.

لا تمثل استفادة فئات الدخل المحدود والمتوسط المنخفض(واللتان تمثلان حوالي ٤٠٪ من سكان المملكة)، من الدعم الحكومي للطاقة سوى (٣٠٪) فقط من قيمة الدعم المقدم لمنتجات الطاقة والمياه، وذلك بسبب الهيكل الحالي للدعم والذي نتج عنه نمو المنافع المكتسبة طردياً مع نمو الاستهلاك.

تحسين الوضع المالي في المملكة

تحفيز الاستهلاك الرشيد

تشجيع إقامة استثمارات جيدة في القطاع الصناعي

إعادة توزيع الدعم لإيصاله للفئات المستحقة فعلياً

المبادئ التوجيهية لتعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه

تـم تطويـر مبادئ توجيهيـة بعد الاطلاع علـى أفضل التجـارب الإقليميـة والعالمية لإعـادة توجيه الدعـم المقـدم لمنتجـات الطاقـة والميـاه مـن ٢٥ دولـة، كمـا تمت دراسـة العـادات السـلوكية للاسـتهلاك المحلـي واحتياجات المسـتهلكين.

المبادئ التوجيهية للأسر	1	التحفيز على ترشيد الاستهلاك
	2	صرف بدلات الأسر بما يتناسب مع الإستهلاك الرشيد
	3	إعادة توجيه بعض مما سيتم توفيره نحو مبادرات ذات أهميه للأسر (مثل: الرعاية الصحية، والإسكان)
المبادئ التوجيهية للقطاعات الصناعية والتجارية	4	تقليص التأثير على الصناعات/القطاعات الاستراتيجية كثيفة التشغيل للعمالة السعودية و/أو ذات المساهمة المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي
	5	إعادة توجيه بعض مما سيتم توفيره نحو الصناعات الناشئة ذات الأولوية
	6	زيادة الأسعار تدريجياً للسماح للقطاعات المتأثرة بالتكيف معها
المبادئ الشاملة	7	تحديث أسعار الطاقة والمياه بشكل منتظم بناءً على تغيرات السوق
	8	رفع مستوى وكفاءة الخدمات بالتزامن مع تطبيق تعديلات الأسعار
	9	إشراك جميع أصحاب العلاقة وضمان التواصل بشفافية قبل التعديل وبعد التعديل

خطة ثنائية المرحلة لتعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه

سيتم تعديل الأسعار بشكل تدريجي لإتاحة الفرصة الكافية للقطاعات السكنية وغير السكنية لإجراء التعديلات اللازمة والحد من تأثير التعديلات على الأسر والصناعات والاقتصاد الكلي (يشمل ذلك :التضخم والناتج المحلي الإجمالي ونسبة البطالة وقدرة الصناعات على تطبيق مبادرات لرفع كفاءة الطاقة والتميز التشغيلي)، وعليه:

- سيتم إعطاء الأولوية لتعديل أسعار المنتجات لا تتطلب تغيرات في البنية التحتية
- سيتم الأخذ بعين الاعتبار تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٨ عند تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه
- سيتم إعادة توجيه بعض الوفر لدعم فئات الدخل المنخفض من الأسر ودعم الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية للمملكة

	المرحلة الأولى	المراحل القادمة
	2016	2020 - 2017
المبادئ الأساسية	تعديل بسيط للأسعار الحالية لمنتجات الطاقة والمياه	رفع الأسعار تدريجياً لتواكب أسعار التصدير العالمية
	تأثير محدود على ذوي الدخل المنخفض لا تترتب عليه الحاجة لأي برامج بدلات للأسر	وضع برامج بدلات للأسر
	تأثير محدود على التضخم	وضع آليات دعم مناسبة للقطاع الصناعي
		وضع برامج لرفع كفاءة الطاقة

٢٠١٦: تطبيق المرحلة الأولى

تـم تطبيـق المرحلـة الأولـى من تعديـل أسـعار منتجـات الطاقـة للقطاع السـكني والقطـاع غير السـكني فـي ٢٠١٦. وكانـت الآثـار المترتبـة مـن المرحلـة الأولـى من تغييـر الأسـعار كالتالي:

- يقدر إجمالي الوفر الذي سيتم تحقيقه في نهاية عام ٢٠١٦ ما بين ٢٧ - ٢٩ مليار ريال سعودي
- سجل معدل التضخم نمواً مقبولاً ومطابقاً للتوقعات خلال عام ٢٠١٦
- أسـهم تعديل الأسـعار فـي تخفيض نمو الاسـتهلاك المحلي للطاقة مـن ٣,٥٪ للنصف الأول ٢٠١٥م إلـى ١,٧٪ للنصف الأول ٢٠١٦م
- رصد أثر محدود على أرباح الشـركات المدرجة وأسـعار أسـهمها السـوقية خلال الأسـبوع الأول من تطبيـق المرحلة الأولى
- لم يتم تسجيل أي أثر سلبي لتعديل الأسعار على الاستثمار الأجنبي في المملكة.

القطاع السكني			قطاع الأعمال			
	السعر السابق (ما قبل 2016)	السعر الحالي (2016 – حالياً)			السعر السابق (ما قبل 2016)	السعر الحالي (2016 – حالياً)
البنزين ريال / لتر	0.60 – 0.45	0.90 – 0.75	الغاز دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية		0.75	1.25
الكهرباء ريال / كيلوواط ساعة	0.26 – 0.05	0.30 – 0.05	إيثان دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية		0.75	1.75
المياه ريال / متر مكعب	6.00 – 0.10	9.00 - 0.15	ديزل دولار/ برميل	المواصلات	10.60	19.10
				الصناعي	9.12	14.00
			زيت الوقود الثقيل 380 دولار/ برميل		2.08	3.80
			الكهرباء ريال/كيلوواط ساعه	الصناعي	0.14[4]	0.18[4]
				التجاري	0.26-0.14	0.30 – 0.18
				الحكومي	0.26	0.32
			المياه1 ريال / متر مكعب		6 - 0.1	9.00 - 0.15

الدروس المستفادة

تمـت مواجهـة مجموعـة من التحديـات خلال المرحلـة الأولى حالـت دون التطبيق الأمثـل لتعديل الأسـعار، وتم حصر الدروس المسـتفادة للاسترشـاد بها في المراحل القادمة. وكانت أكبر التحديات التـي تمـت مواجهتها تلـك المتعلقـة بتطبيق الأسـعار الجديدة للمياه والتي سـاهم عـدم اكتمال البنيـة التحتيـة للميـاه والصـرف الصحـي وعدم جاهزيتهـا في ظهورهـا. لذلك لن يكـون هناك أي تعديـلات مسـتقبلية فـي أسـعار الميـاه إلا بعـد التأكد مـن معالجة المشـاكل المتعلقـة بقياس الاسـتهلاك وفوترة المياه

الأسباب المحتملة لمشكلة ارتفاع فواتير المياه

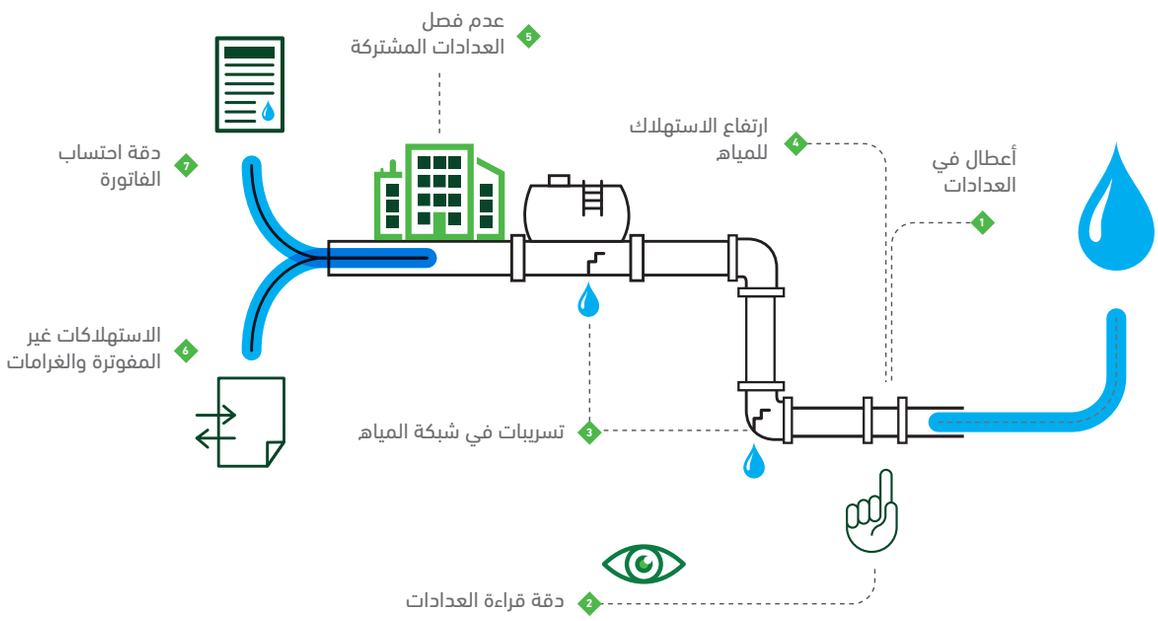

خارطة الطريق للمرحلة القادمة من تعديل الأسعار

ستتضمن المرحلة الثانية من تعديل الأسعار تعديلات تدريجية في الأسعار خلال الفترة ما بين ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠.

سيتم ربط أسعار منتجات الطاقة المحلية بأسعار التصدير المرجعية بنسبة محددة، وسيتم ربط تعرفة الكهرباء والمياه بسعر تكلفة الإنتاج (عالي الكفاءة) بناءً على أسعار التصدير المرجعية لمنتجات الطاقة. وسيتم مراجعة الأسعار المحلية حسب التحركات في أسعار التصدير المرجعية لمنتجات الطاقة ونسب الربط المحددة.

	القطاع السكني	القطاع غير السكني
2017	ربط الكهرباء بالسعر المرجعي بنسبة 100%	
2018		ربط الكهرباء بالسعر المرجعي بنسبة 100%
2019	ربط أسعار المياه بالأسعار المرجعية باعتبار جاهزية البنية التحتية، وسيتم ذلك على دفعات لتخفيف الأثر	
		ربط أسعار المنتجات غير المربوطة بالأسعار المرجعية بشكل تدريجي (عدا البيوتان والبروبان والغاز الطبيعي)
2020	ربط جميع المنتجات بالأسعار المرجعية بنسبة 100%	

يتم حالياً دراسة ربط أسعار البنزين والديزل بالأسعار التصدير المرجعية ليتم تطبيقها خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٠، وسيتم الإعلان عن تاريخ التطبيق ونسبة الربط بمدة كافية قبل التطبيق، كما سيتم الإعلان عن تفاصيل التعديلات لجميع منتجات الطاقة والمياه عند إطلاق برنامج التوازن المالي.

دعم الصناعات

مـن المتوقـع أن يكـون لتعديـل أسـعار منتجـات الطاقة فـي عامـي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ الأثـر الأكبر على تكاليـف الصناعـات كثيفـة الاسـتهلاك للطاقة، لـذا عملت المملكـة على وضع سياسـات لدعم هـذه الصناعات خلال هـذه المرحلة الانتقالية لتصبـح أكثر كفاءةً وأكثر قدرةً على المنافسـة عالمياً. كمـا تم وضـع معايير لتحديـد الأولويات، فتـم تصنيف الصناعات حسـب:

١. الأهميـة الاسـتراتيجية للصناعـة: تـم تصنيـف الصناعـات بنـاءً علـى الأهميـة الاسـتراتيجية للمملكـة وأخـذاً في الاعتبـار الأثـر الاقتصـادي والاجتماعي الحالـي والمسـتقبلي، وتوقعات الصناعـة العالميـة، والميـزة التنافسـية للمملكة

٢. أثـر المبـادرات علـى اسـتدامة الصناعة: تم ترتيـب الصناعات بنـاءً على الأثر المتوقـع من تغيير أسـعار الطاقـة والمياه على اسـتدامة الصناعـة، بناءً على صافـي الربح بعد تطبيـق المبادرات

وكما تم تحديد أهداف الدعم الصناعي ومحاور الدعم الرئيسية على النحو التالي:

	أهداف الدعم الصناعي		محاور الدعم
أ	تحفيز سرعة الاستفادة من الفرص المتاحة لرفع الكفاءة	◀	دعم التنفيذ وبناء القدرات إدارة الأداء تمويل الكفاءة
ب	ضمان استمرارية الصناعات لحين إتمام تعديل الأسعار	◀	تمويل مؤقت
ج	وضع عوامل مساعدة للحفاظ على ميزة تنافسية طويلة المدى للصناعات ذات الأولوية	◀	تمكين البنية التحتية
د	تطوير تشريعات لتحسين الكفاءة	◀	سياسات وتشريعات

محاور دعم القطاع الصناعي

تـم تصميـم محـاور دعـم لقطاعـات الصناعـات كثيفـة الاسـتهلاك للطاقة حسـب أولويـة هذه القطاعـات، وتنقسـم إلـى نوعين:

١. محاور دعم عامة: دعم موجه إلى كافة قطاعات الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة

٢. محـاور دعم خاصـة: دعم موجه إلى قطاعات الصناعات كثيفة الاسـتهلاك للطاقة ذات الأهمية الاسـتراتيجية وذات أثر كبير على استدامتها بسبب الإصلاحات

	محاور دعم عامة لجميع القطاعات	محاور دعم خاصة حسب القطاع
دعم التنفيذ وبناء القدرات	تأسيس شركات خدمات كفاءة الطاقة، لدعم تنفيذ مشاريع كفاءة الطاقة.	الدعم لإنشاء مراكز صناعة محددة للتميز، لتعزيز الطاقة، وتحسين كفاءة التشغيل من خلال: التدريب التقني والإداري. تصميم أدلة الكفاءة. تطوير المعايير. برامج البحوث والتصميم.
	تصميم أدلة كفاءة استخدام الطاقة، ووضع معايير لذلك .	
	إطلاق دورات تدريبية في الحفاظ على الطاقة، والقياس، والتدقيق.	
إدارة الأداء	إطلاق برامج تدقيق استهلاك الطاقة.	
	وضع نظام على مستوى وطني لجمع وتحليل المعلومات، وكفاءة الطاقة.	
تمويل الكفاءة		تقديم تمويل لإنشاء مشاريع تحسين الكفاءة التشغيلية، ورفع كفاءة الطاقة.
التمويل المؤقت		توفير التمويل اللازم للتعويض عن أثر تعديل أسعار منتجات الطاقة على التدفقات النقدية، مع ربط استحقاقية التمويل بمؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة برفع الكفاءة.
تمكين البنية التحتية		تحسين وسائل النقل والبنية التحتية للمياه والطاقة، عند الحاجة.
سياسات الدعم	وضع وإنفاذ معايير كفاءة الطاقة في جميع قطاعات الصناعة.	تحديد وتطبيق معايير الكفاءة التشغيلية الخاصة بالصناعة.
	إعداد الحملة الوطنية لكفاءة الطاقة، وتقديم جوائز تقديرية للشركات.	
	تصميم إطار عمل لتعرفة إمدادات الطاقة المتجددة.	
	إطلاق لوائح، ومتطلبات ذات مكاسب سريعة.	

التوفير المستهدف

يقــدر إجمالــي الوفــر الــذي يمكــن تحقيقه في عــام ٢٠٢٠م بـــ ٢٠٩ مليار ريال ســعودي جــراء تعديل أســعار منتجات الطاقــة والمياه.

إجمالي الوفر المتوقع من تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه

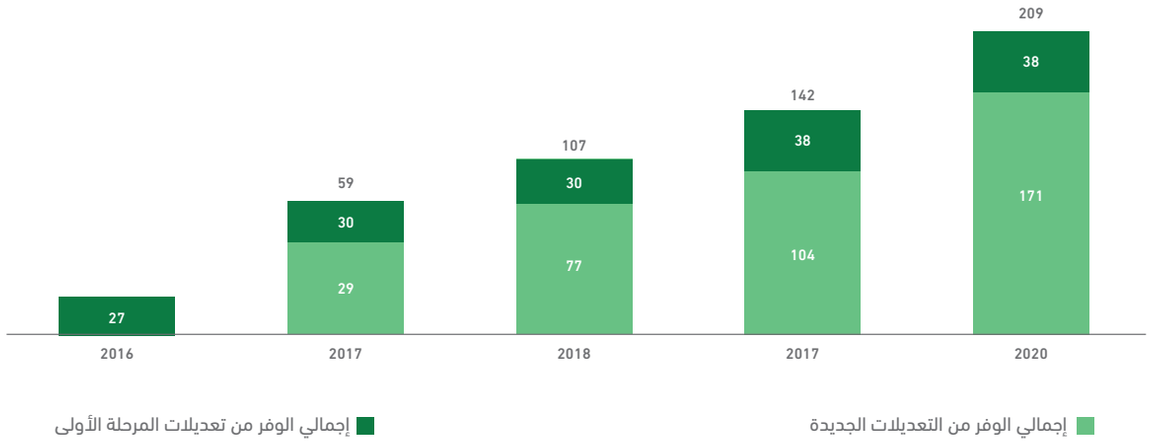

الفصل الرابع:

ألإيرادات الحكومية الأخرى

الإيرادات غير النفطية

ارتفعـت الإيـرادات غيـر النفطيـة للحكومـة أربعة مرات فـي السـنوات ال ٢٠ الماضيـة. ومع ذلك، فإنهـا تغطي نسـبة قليلـة (١٧٪) مـن الإنفاق الحكومـي في ٢٠١٥.

تطور الايرادات غير النفطية الحكومية

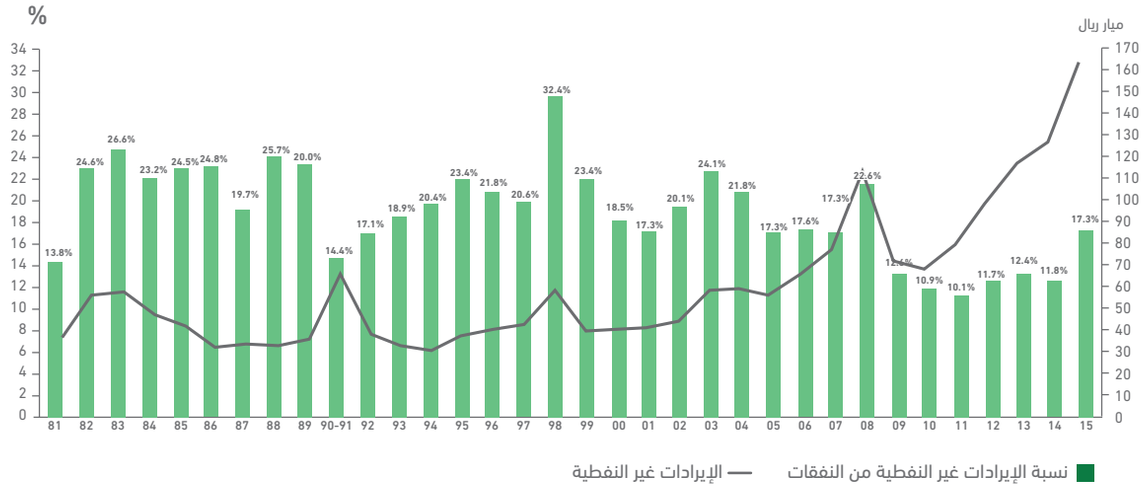

دول مجموعة العشـرين الأخرى لديها قاعدة أوسـع بكثير من الإيرادات - الضرائب والرسـوم تغطي مـا بيـن ٧٠-١٠٠٪ مـن الإنفـاق. وبالتالي، هناك حاجـة ملحة لتوسـيع قاعدة الإيـرادات الغير نفطية الحكوميـة - التـي بـدأت في عام ٢٠١٦، ويجري التوسـع فيها في السـنوات المقبلـة بإذن الله..

نسبة إيرادات الحكومة من المصروفات (٢٠١٥)

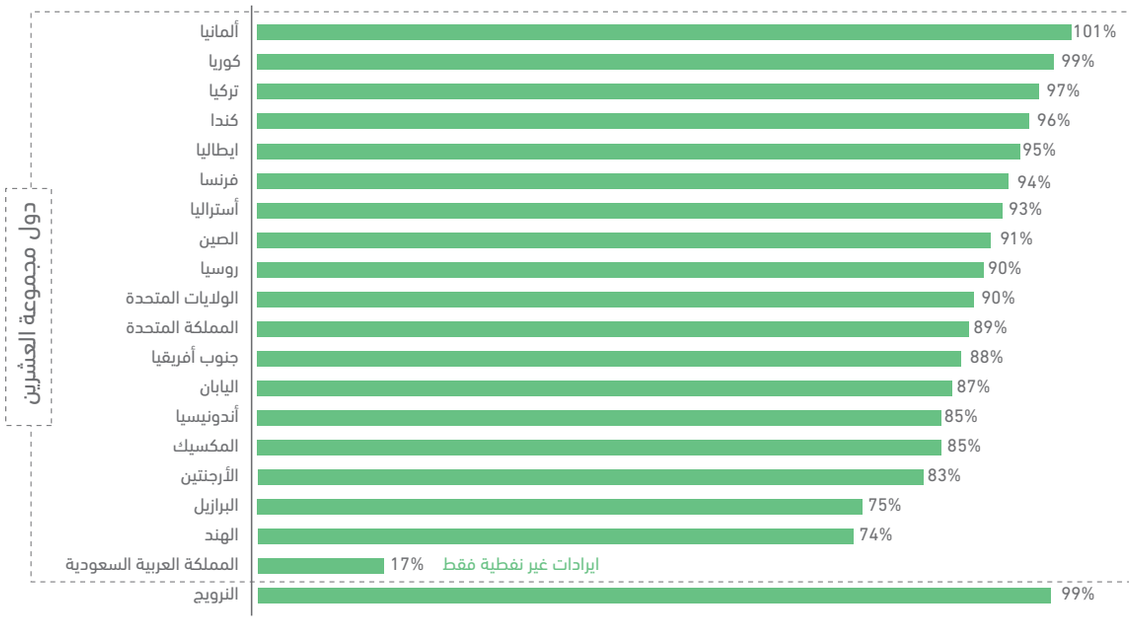

تم استثناء الإيرادات النفطية لجميع الدول التي يشكل النفط مصدرا مهما لدخلها

ولزيادة إيرادات إضافية، تسعى الحكومة بإذن الله إلى القيام بذلك بطريقة تقلل من التأثير الاقتصادي السلبي، مع تشجيع السلوك الذي يتماشى مع قيم وأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠..

زيادة الإيرادات غير النفطية في ٢٠١٦

شهدت سنة ٢٠١٦ تنفيذ المرحلة الأولى لتعزيز الإيرادات الحكومية والتي تضمنت الآتي:

رسوم التأشيرات:

تم اعادة النظر في رسوم إصدار التأشيرات بسبب اختلاف اتفاقيات المعاملة بالمثل، حيث تلتزم حكومة المملكة بتغطية تكاليف الأشخاص القادمين لأول مرة لتأدية مناسك الحج والعمرة.

رسوم الخدمات البلدية والقروية:

تعتبر رسوم الخدمات البلدية والقروية ثابتة منذ عقود فأصبحت تشكل صعوبة على قدرة الحكومة في تحسين وتوسيع خدماتها. وبالتالي، فقد تم تعديلها.

المرحلة الأولى من مبادرات تعزيز إيرادات الحكومة

رسوم التأشيرات

رسوم الخدمات البلدية والقروية

إصلاحات سيبدأ تطبيقها في عام ٢٠١٧ وما بعده بإذن الله

المقابل المالي على الوافدين

تعتبر سياسات العمل في المملكة العربية السعودية واحدة من أكثر السياسات العمالية الحرة على الصعيد العالمي، مع شبه انعدام القيود المفروضة على استقدام العمالة الوافدة للعمل في المملكة.

حاليا، تدفع المنشآت في القطاع الخاص مقابل مالي قدره ٢٠٠ ريال شهريا لكل عامل وافد في القطاع الخاص يزيد على عدد العاملين السعوديين فيها.

مستقبلاً، سيتم إعادة النظر في فرض مقابل مالي على كل عامل وافد في القطاع الخاص تدريجياً – والذي سيعطي دافعاً إضافياً للشركات لتوظيف عدد أكبر من المواطنين.كما سيتم إعادة النظر في فرض مقابل مالي على العمالة الوافدة التي تقل عن عدد العاملين السعوديين.

كما سيتم فرض مقابل على كل مرافق للعمالة الوافدة في القطاع الخاص. وسوف يبدأ التطبيق للرسوم بإذن الله في شهر يوليو من عام ٢٠١٧، وذلك للحد من التأثير على الأسر التي لديها أطفال ملتحقين بالمدارس.

وستستمر سياسة الدولة في عدم فرض ضريبة دخل على المواطن والمقيم على حد سواء.

	العمالة الفائضة عن أعداد العمالة السعوديين	العمالة المساوية عن أعداد العمالة السعوديينن	المرافقين والمرافقات
2017 يوليو			تطبيق100 ريال /شهر، بداية من شهر يوليو
2018	الزيادة إلى 400 ريال/شهر، بداية من شهر يناير	تطبيق 300 ريال /شهر، بداية من شهر يناير	الزيادة إلى 200 ريال /شهر، بداية من شهر يوليو
2019	الزيادة إلى 600 ريال /شهر، بداية من شهر يناير	الزيادة إلى 500 ريال /شهر، بداية من شهر يناير	الزيادة إلى 300 ريال /شهر، بداية من شهر يوليو
2020	الزيادة إلى 800 ريال /شهر، بداية من شهر يناير	الزيادة إلى 700 ريال /شهر، بداية من شهر يناير	الزيادة إلى 400 ريال /شهر، بداية من شهر يوليو

ضريبة القيمة المضافة

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة تطبق على القيمة المضافة لجميع المنتجات والخدمات.

ما حصل حتى اليوم

- تم الاتفاق في قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في دورته السادسة والثلاثون على فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪
- تم توقيع الاتفاقية من قبل وزير المالية في شهر ديسمبر ٢٠١٦
- تمت الموافقة على استثناء قرابة ١٠٠ سلعة أساسية من الضريبة

ماذا سيحصل؟

تطبيق الضريبة في الربع الأول من ٢٠١٨ تماشياً مع اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي

- تعتبر ضريبة القيمة المضافة ضريبة معترف بها عالميا على نطاق واسع كإجراء فعال لزيادة الإيرادات. كما أنها ستساهم في تعزيز وتطوير مستوى الشفافية والبنية التحتية لمختلف قطاعات الاقتصاد..

ضريبة المنتجات الضارة

ضريبة السلع المنتقاة هي ضريبة محددة على السلع المتعلقة بالمنتجات الضارة. مثل التبغ ومشتقاته والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة .

ما حصل حتى اليوم

- تم الاتفاق في قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في دورته السادسة والثلاثون بفرض ضريبة على المشروبات الغازية بنسبة ٥٠٪ وعلى التبغ ومشتقاته والمشروبات الطاقة بنسبة ١٠٠٪
- تم توقيع الاتفاقية من قبل وزير المالية في شهر ديسمبر من عام ٢٠١٦.

ماذا سيحصل؟

سيتم بإذن الله تطبيق الضريبة في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ تماشياً مع دول مجلس التعاون الخليجي

- دراسة توسيع نطاق الضرائب لإدراج المشروبات والمأكولات السكرية التي تسهم في ارتفاع معدل انتشار السمنة والسكري في المملكة.

مقارنات مرجعية لمبادرات الإيرادات غير النفطية في دول عالمية

بمقارنة أنظمة الضرائب في العالم، يتضح بأن نظام الضرائب المقترح في المملكة مازال منخفضاً أو خالٍ من الضرائب في مجالات محددة. فحينما تتروح ضريبة الدخل على الشركات من حوالي ١٧٪ إلى ما يقارب ٤٠٪ فإنه ما تزال الشركات السعودية معفاة تماما من أي ضريبة على الأرباح، على عكس نظام الضريبة في كثير من الدول الأخرى.

إضافة إلى ذلك، نجد بأن المملكة لا تفرض أي ضريبة دخل على المواطنين مقارنة بمتوسط ضريبة مقدارها ٢٥٪ في الدول الأخرى والتي قد تصل إلى أكثر من ٤٠٪ في بعض الدول.

وأن مستوى ضريبة القيمة المضافة والتي تمت الإشارة إلى فرضها ستكون في أدنى مستوياتها مقارنة بالدول الأخرى والتي قد تصل فيها الضريبة إلى ٢٥٪.

المقارنة المرجعية	السعودية	النرويج	كندا	الولايات المتحدة	الصين	ماليزيا	أستراليا
ضريبة أرباح الشركات السعودية	% 0	% 25	% 26.5	% 40	% 25	% 24	% 30
ضريبة الدخل على الأفراد	% 0	%47.2	% 29	% 39.6	% 45	% 25	% 45
ضريبة القيمة المضافة	% 5	% 25	% 10-5	% 7.5-0	% 17	% 6	% 10

* تم استثناء ما يقارب من ١٠٠ سلعة أساسية من تطبيق ضريبة القيمة المضافة

خريطة التنفيذ

2017				2018			
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
فرض ضريبة السلع الانتقائية							
	تعديل المقابل المالي على الوافدين						
		فرض ضريبة القيمة المضافة					
			تعرفة السلع الفاخرة				

تأثير الإيرادات الحكومية الإضافية

مـن المتوقـع أن تصـل الإيـرادات الإضافية إلـى ١٥٢ مليار ريال بحلـول عام ٢٠٢٠، ومـع ذلك، فإن العـبء علـى المواطن سـيكون أقـل بكثير منه في أجـزاء أخرى مـن العالم.

الإيرادات الإضافية المتوقعة

(مليار ريال)

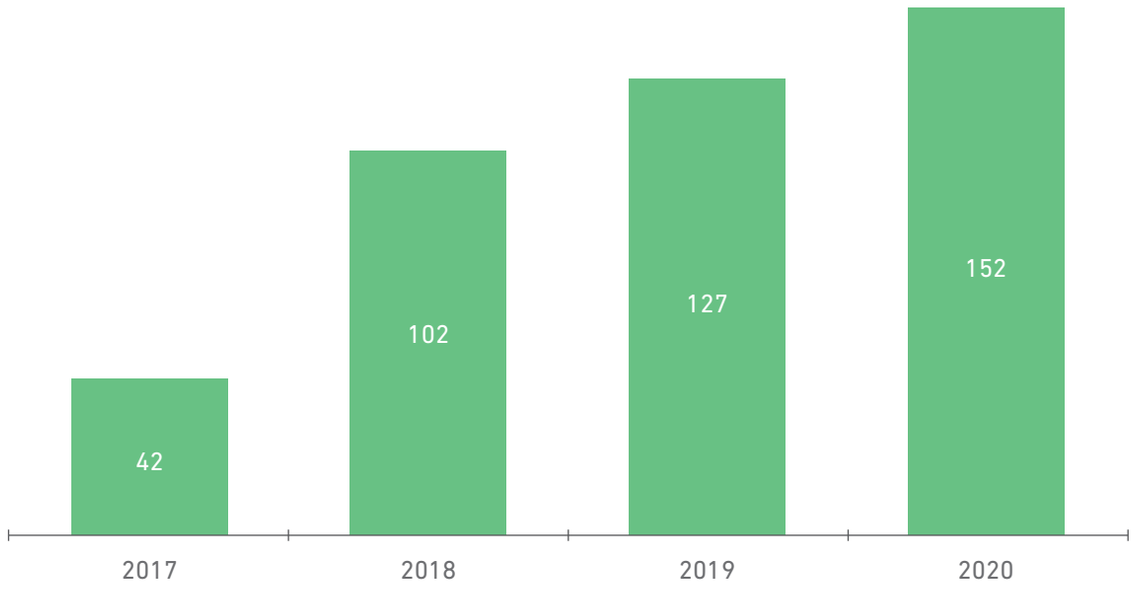

الفصل الخامس:

إعانات الأسر: برنامج حساب المواطن

إعانات الأسر: برنامج حساب المواطن

تسبب تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه في المرحلة الأولى في ٢٠١٦ في ارتفاع مبدئي في الأسعار في بداية العام، إلا أن الأسعار لم تواصل الارتفاع نتيجة لانخفاض أسعار بعض المنتجات الاستهلاكية الرئيسية.

من المتوقع أن تؤثر الإصلاحات الهيكلية خلال الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢٠ بشكل مباشر وغير مباشر على الأسر ذات الدخل المنخفض والمحدود. وإحدى هذه الإصلاحات هي التعديلات الجديدة في أسعار منتجات الطاقة والمياه، التي ستسبب تغيراً جذرياً في تكاليف منتجات الطاقة لدى الأسر وتكلفة المعيشة بشكل عام، مقارنةً بغيرها من السلع والخدمات الضرورية في سلة المنتجات الاستهلاكية.

ولإدراك الحكومة أهمية دعم الأسر ذات الدخل المنخفض في تحمل أعباء الإصلاحات، فقد قامت بوضع برنامج وطني لدعم الأسر باسم «برنامج حساب المواطن».

	مبادرات تم تطبيقها:	مبادرات سيتم تطبيقها بحلول 2020:
المبادرات التي قد تتسبب بأثر اقتصادي على الأسر	تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه (المرحلة الأولى)	تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه
	مراجعة سلم البدلات الحكومية	المقابل المالي على الوافدين
		ضريبة القيمة المضافة
		مبادرات رفع الإيرادات غير النفطية الأخرى

أهداف برنامج حساب المواطن

هناك ثلاثة أهداف رئيسية لهذا البرنامج:

- تخفيف وطأة الآثار الاقتصادية الناتجة عن المبادرات المختلفة على ذوي الدخل المنخفض والمحدود. إن بعض الإصلاحات المقرة (كتعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه للمراحل القادمة) ستحدث أثراً مباشراً على تكلفة المعيشة (مثال: زيادة فواتير الكهرباء، إلخ..). إضافة إلى ذلك، ستحدث هذه الإصلاحات أثراً غير مباشر، فعلى سبيل المثال ستتسبب الزيادة في أسعار الوقود في رفع تكاليف نقل المواد الغذائية كالخضروات واللحوم وغيرها مما سيتسبب في زيادة أسعار بيع هذه المنتجات.
- تطوير نظام شامل يمكن من خلاله رفع كفاءة توجيه المنافع والدعم الحكومي المقدم للمواطنين. بدلاً من الدعم المباشر لمنتجات الطاقة، حيث سيتم بإذن الله إعادة توزيع الدعم لمستحقيه الفعليين من خلال صرف بدلات نقدية للأسر المؤهلة عبر حوالات مصرفية.
- تشجيع وتحفيز المواطنين والأسر على الاستهلاك الرشيد لمنتجات الطاقة والمياه. ستغطي البدلات الاستهلاك الرشيد للأسر ذات الدخل المنخفض بالكامل. أما بالنسبة للأسر ذات الدخل المتوسط والمرتفع، والتي تستهلك معدلات تفوق مستويات الاستهلاك الرشيد، فسيتفاقم الأثر عليهم بسبب تعديل الأسعار ما لم يتم ترشيد استهلاكهم.

تعريف الاستهلاك الرشيد: هو معدل استهلاك الأسر ذات الدخل المنخفض حيث يبلغ معدل الاستهلاك الشهري لأسرة من ٦ أفراد: (٣٩٨) لتر بنزين إذا كان لديهم سيارتين، و(٢,٥٩٤) كيلوواط/ساعة من الكهرباء.

المبادئ التوجيهية لتصميم برنامج حساب المواطن

سـعياً للوصـول إلى أفضل مسـتويات الشـمولية فـي تقديم التعويض للأسـر السـعودية ، قمنا بالنظـر فـي تجـارب دوليـة أخـرى ناجحة لإطـلاق وتنفيـذ برامـج وطنية مماثلـة. وتم الأخـذ بعدة مبادئ توجيهيـة، منها:

» يكون البدل نقداً ويصرف بشـكل مباشـر للأسر السـعودية. وهذا أفضل أسـلوب لصرف البدل وفقـاً للتجـارب الدولية الناجحـة في هذا المجال، حيـث تمكن البدلات النقدية مـن توجيه الدعم الحكومـي للفئـات المسـتحقة المسـتهدفة. كمـا أنهـا تمنح الأسـر حريـة التصرف فـي مبلغ البدل، سـواءً بالإنفـاق أو الادخار.

» البـدء بصـرف البدل للأسـر قبل تطبيـق أي إصلاحـات هيكلية تمـس المواطن. وذلـك لإتاحة الفرصـة للأسـر السـعودية المسـتحقة للبدل للتخطيـط والاسـتعداد للتغيير، وضمـان راحتهم واستقرارهم.

» ينبغي أن لا يحفز البدل زيادة الاسـتهلاك أو الاعتمادية. حيث تمت دراسـة احتياجات الاسـتهلاك وسـلوكيات الإنفـاق المحلية للتأكد مـن دقة الفرضيات التي تم تحديد مقـدار البدل بناءً عليها.

» يكـون مبلـغ التعويـض عـادلاً لـكل فئـة مـن فئـات المجتمـع، ومتغيراً حسـب حجم الأسـرة وتكوينهـا. حيـث تمت دراسـة قواعـد البيانـات المحليـة المختلفة للأسـر السـعودية، من أجل التعرف بشـكل أعمق على صفات الأسـر المختلفة وحالاتها (على سـبيل المثال حجم الأسـرة، ومكوناتهـا، وحالتهـا الإجتماعيـة والماديـة، إلخ..)، لضمان تغطيـة كافة الفئات المسـتحقة للبدل.

المبادئ التوجيهية لتصميم برنامج حساب المواطن

1	ينبغي أن يوفر الحماية اللازمة لأصحاب الدخل المنخفض من التأثير المحتمل للإصلاحات
2	يكون البدل نقداً بناءً على مستويات الاستهلاك الرشيد
3	يكون البدل عادلاً لكل فئة ومتغيراً حسب حجم الأسرة
4	البدء بصرف البدل للأسر قبل تطبيق أي إصلاحات هيكلية تمس المواطن

الأهلية – من يستحق البدل؟

تـم اختيـار الأسـرة بدلاً مـن الفرد لتكـون الوحدة الأساسـية المسـتفيدة مـن البدل، نظـراً لكونها الوحـدة الاقتصاديـة الرئيسـية فـي المجتمـع السـعودي. وبنـاءً عليه، سـيكون رب كل أسـرة هو المسـتفيد الأساسـي الذي يسـتلم مبلـغ البدل.

تعريـف الأسـرة: مجموعة من الأفـراد تربطهم صلة قرابة مـن الدرجة الأولـى (زوج، زوجة، ابن، بنـت) ويقطنون في مسـكن واحد، كمـا يندرج تحتهم جميـع الأبناء غير المتزوجيـن والبنات غير المتزوجـات فـي حـال كانـوا يقطنون فـي نفس المسـكن (يمكن أن يكـون رب الأسـرة ذكراً أو أنثى بنـاءً على حالة الأسـرة الاجتماعية)

وتمثل الأسـر السـعودية الفئة الأساسـية المسـتفيدة من البدل، بالإضافة إلى الأفراد السعوديين غير المتزوجين الذين يعيشـون بشـكل مسـتقل عن أسـرهم، وأسـرة الأم السـعودية المتزوجة من غيـر سـعودي، وحاملـي بطاقات التنقل. وتؤهـل تلقائياً للبدل كافة الأسـر المسـتفيدة من برنامج المعاشـات الضمانيـة لـوزارة العمل والتنميـة الاجتماعية، وذلـك لكونهم أول المسـتحقين للدعم الحكومي وربمـا الأكثر حاجة.

الأهلية – من يستحق البدل؟	
1	الجنسية السعودية
2	الإقامة داخل المملكة
3	وجود قرابة من الدرجة الأولى بين جميع أفراد الأسرة الواحدة

تحديد قيمة البدل

يتـم احتسـاب قيمة البـدل بناءً علـى الأثر المباشـر وغير المباشـر لتعديل أسـعار منتجـات الطاقة والميـاه، وبنـاءً علـى الأثر المباشـر وغيـر المباشـر المتوقع من الإصلاحـات الاقتصاديـة الأخرى.

كمـا يسـتند صـرف البدل للأسـر على مبـدأ العدالـة، لذا فـإن قيمة البـدل غير ثابتة، حيث سـيتم مراجعـة قيمـة البدل بشـكل دوري لتعكـس التغييرات في أسـعار الطاقـة أو أي إصلاحات أخرى قد تـؤدى إلى زيـادة العبء على الأسـر.

١. منتجات الطاقة والمياه

يتم صرف البدل للأسر بناءً على مقدار الارتفاع في تكلفة الاستهلاك الرشيد

٢. المنتجات الأساسية

يتم صرف البدل للأسر بناءً على الزيادة في معدل التضخم في تكلفة متوسط الاستهلاك الأساسي

الاستحقاق - ما الذي يحدد مقدار استحقاق قيمة البدل؟

سـيتم تحديـد قيمة البدل الأساسـي حسـب حجـم الأسـرة. وكلما زاد حجـم الأسـرة، زادت قيمة البـدل. وسـتقوم الحكومـة بتحديد زيادة تكاليف الاسـتهلاك الرشـيد من منتجات الطاقة والسـلع الضرورية للفرد الواحد من الأسـر المسـتحقة (للتوضيح: شـخص واحد يعيش بشـكل منفرد) ومن ثم سـيزداد هـذا المبلغ علـى النحو الملائم كلمـا زاد عدد أفراد الأسـرة.

وسـوف تتناقـص قيمـة البـدل كلمـا ارتقت وتحسـنت حالة الأسـرة الماديـة – (فأصحـاب الدخل المرتفـع لـن يحصلوا علـى أي بدل).

1 **عدد أفراد الأسرة**

2 **الحالة المادية للأسرة**

تحديد الاستحقاق وفقاً لدخل الأسرة

نظـراً لأن أحـد أهم أهـداف البرنامج هو إعادة توجيه الدعم الحكومي للفئات المسـتحقة من الأسـر السـعودية، فسـيتم صرف البدل لـذوي الدخل المنخفض والمحـدود بالكامل مقابـل الإصلاحات التي تـم إجرائها.

وسـتتناقص قيمـة البدل كلما ارتقت الحالة المادية للأسـرة، فيتم صرف البدل للأسـر السـعودية متوسـطة الدخـل جزئياً فقط، ولن يتـم تغطية الأسـر ذات الدخل المرتفع.

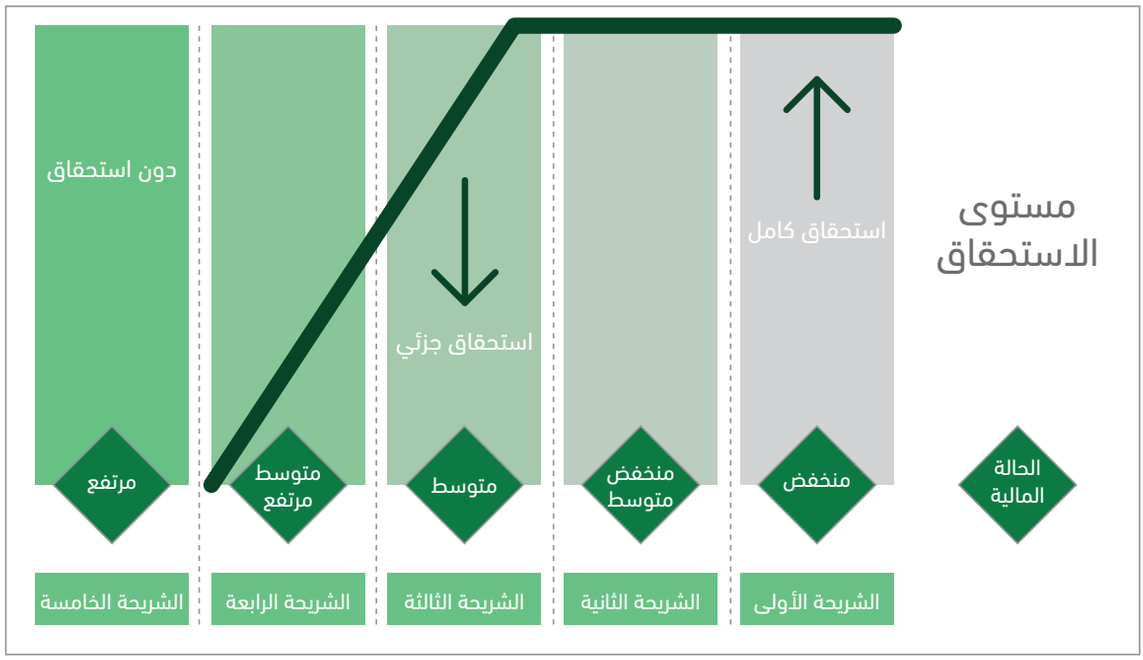

توضيح لقيمة البدل على فئات الدخل المختلفة

تـم دراسـة الخصائـص السـكانية للمجتمع وتقسـيمه إلى خمس شـرائح متسـاوية (أخماس) من ناحية عدد السـكان، وتمت دراسـة متوسـط الدخل الشـهري للأسـر السـعودية المكونة من ٦ أفراد وتقديـر العـبء الإضافي الشـهري المتوقـع عليهم جـراء الإصلاحـات المختلفة. وبتطبيـق معايير الاسـتحقاق (عـدد أفـراد الأسـرة، والحالـة المادية للأسـرة) تم تقدير قيمة متوسـط البـدل لتقييم حالة الأسـرة بعد الاسـتفادة مـن البدل.

وللتوضيـح، يبين المثالين التالين حالة الأسـرة السـعودية في كل خُمس قبل وبعد الاسـتفادة من البـدل في عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٠.

مثال توضيحي:
عن العبء التقديري ومتوسط البدل في عام ٢٠١٧ لأسرة من ٦ أفراد

	الخمس الأول	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الخمس الخامس
متوسط الدخل الشهري (ريال/شهر)	8,699 - 0	11,999 – 8,700	15,299 – 12,000	20,159 – 15,300	20,160 +
	4,500	8,500	12,500	17,500	34,500
العبء الإضافي المقدر (ريال/شهر)	(1,000)	(1,100)	(1,300)	(1,500)	(2,000)
متوسط البدل (ريال/شهر)	1,200	1,200	1,000	600	0
صافي العبء أو صافي البدل (ريال/شهر)	200	100	(300)	(900)	(2,000)

مثال توضيحي:
عن العبء التقديري ومتوسط البدل في عام ٢٠٢٠ لأسرة من ٦ أفراد

	الخمس الأول	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الخمس الخامس
متوسط الدخل الشهري (ريال/شهر)	8,699 - 0	11,999 – 8,700	15,299 – 12,000	20,159 – 15,300	20,160 +
	4,500	8,500	12,500	17,500	34,500
العبء الإضافي المقدر (ريال/شهر)	(1.300)	(1.600)	(1.900)	(2.200)	(3.100)
متوسط البدل (ريال/شهر)	2.000	2.000	1.500	1.000	0
صافي العبء أو صافي البدل (ريال/شهر)	700	400	(400)	(1200)	(3.100)

ملاحظة: التقديرات أعلاه للعبء والبدل مبدئية وللتوضيح فقط.

التكاليف التقديرية لبرنامج حساب المواطن

سيتم الانفاق بسخاء لضمان تغطية الأسر السعودية المؤهلة بشكل مناسب. يتوقع زيادة قيمة البدلات السنوية للأسر خلال الفترة ٢٠١٧ -٢٠٢٠ نتيجة زيادة الأعباء الناتجة عن الإصلاحات الهيكلية، ويتوقع أن يبلغ إجمالي البدلات للبرنامج بحلول عام ٢٠٢٠ ما بين ٦٠ إلى ٧٠ مليار ريال سعودي.

إجمالي البدلات للأسر السعودية المتوقعة لعام ٢٠١٦م – ٢٠٢٠م

(مليار ريال سعودي)

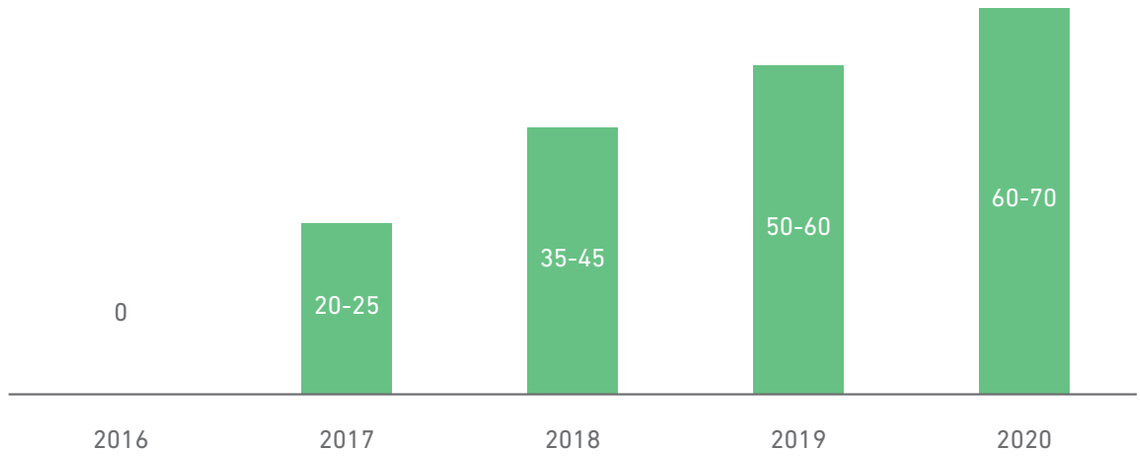

خارطة الطريق لتنفيذ برنامج حساب المواطن

١. سيتم فتح بوابة التسجيل لجميع الأسر السعودية في الأول من فبراير ٢٠١٧، وسيتم إضافة جميع مستفيدي برنامج المعاشات الضمانية التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية تلقائياً

٢. سيتم البدء بتحليل الأهلية والاستحقاق لكافة المسجلين في منتصف شهر فبراير ٢٠١٧

٣. سيتم الإعلان عن نتائج الأهلية والاستحقاق للمسجلين.

٤. سوف يتم صرف البدل لجميع المستفيدين المؤهلين عن طريق حوالات مصرفية قبل تطبيق الأسعار الجديدة

الرؤية المستقبلية لبرنامج حساب المواطن

يمثـل بدل الإصلاحات للأسـر السـعودية الخطوة الأولى لبرنامج حسـاب المواطن ليكـون برنامجاً شـاملاً كافة المسـاعدات والإعانـات الحكومية من خـلال بوابة واحدة.

سـتوفر البوابـة نظـام موحـد لتقييم الأهليـة، والذي سـيمكن من اسـتهداف الفئات المسـتحقة بشـفافية وفعالية أكبر، وتحسـين الخدمات المقدمة للمواطن، وتوفيـر المصروفات الحكومية عبر توحيد الاسـتثمار فـي الأصول والأنظمـة المتعددة.

الرؤية المستقبلية لبرنامج حساب المواطن

برنامج حساب المواطن				
	فوائد الضمان والتنمية الاجتماعية	فوائد الإسكان	فوائد الرعاية الصحية	فوائد التعليم
بدل الإصلاحات	دعم المعاش دعم الغذاء دعم باحثي العمل	دعم تملك السكن دعم الإيجار	الخدمات الصحية التأمين الصحي	دعم التعليم العام دعم التعليم العالي مكافئات الطلاب

الفصل السادس:

تمكين نمو القطاع الخاص

أربعة اتجاهات اقتصادية

واجه الاقتصاد خلال العام الماضي العديد من التحديات

- تباطأ النمو الاقتصادي، خاصة في قطاع المرافق والبناء والتصنيع غير النفطي والجملة والتجزئة. علاوة على ذلك، فقد شهد معدل الاستهلاك الفعلي للفرد انخفاضاً بسبب تراجع القدرة الشرائية
- ساءت حالة ميزان المدفوعات بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية
- تراجعت الثقة في الاقتصاد بسبب الشكوك حول بيئة أعمال الشركات وغياب التواصل الحكومي، كما أن المخاوف حول تخفيض الدعم الحكومي وفرص العمل وارتفاع الأسعار أدت إلى انخفاض ثقة المستهلك.
- أدى انخفاض معدل التوظيف في القطاع الخاص إلى ارتفاع معدل البطالة بين السعوديين

نظراً لوجود خطط لتعديل أسعار الطاقة وزيادة الإيرادات غير النفطية، فإن من المهم أن تعمل الحكومة على تعزيز اقتصاد القطاع الخاص ليكون قادراً على مواجهة التحديات التي تصاحب تطبيق هذه التعديلات.

ميزان مدفوعات سلبي

ميزان المدفوعات بدون استنفاذ الاحتياطي (مليار ريال سعودي)

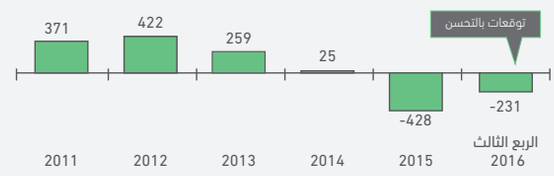

تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي

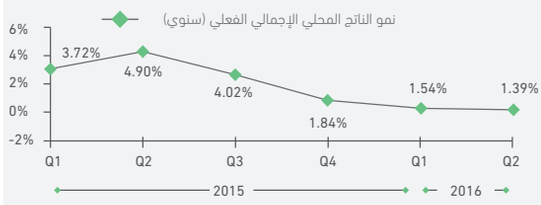

ارتفاع معدّل البطالة

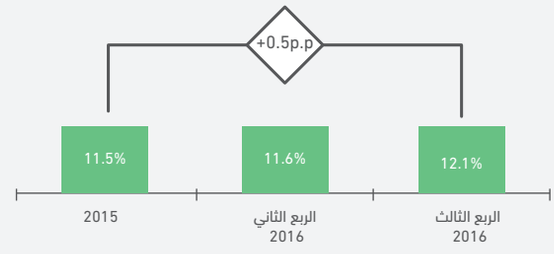

تراجع الثقة في الاقتصاد

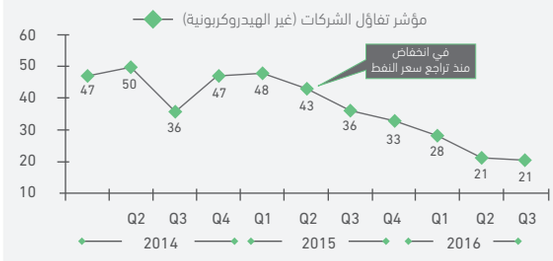

نتائج استطلاع رأي قد لا تكون دقيقة حسب المعايير العلمية المعتمدة.

ثلاثة أهداف لتنمية الاقتصاد بما يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠

الأهداف الرئيسية الثلاث لإطلاق جميع إمكانات الاقتصاد السعودي هي:

- تحفيز نمو القطاع الخاص غير النفطي ليصبح أقل اعتماداً على النفط
- زيادة المحتوى المحلي وبناء صناعة محلية تنافسية
- تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات غير النفطية

لتحقيـق الأهـداف المذكورة أعلاه و للوصول لأهداف رؤية ٢٠٣٠ تم إنشـاء وحـدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص

1	**تحفيز نمو القطاع الخاص غير النفطي**
2	**زيادة المحتوى المحلي**
3	**تحسين ميزان المدفوعات**

المبادئ الاقتصادية لتحقيق اقتصاد مزدهر ومستدام

تسعى المملكة العربية السعودية إلى التقليل من اعتمادها الاقتصادي على الصادرات النفطية من أجل بناء اقتصاد مزدهر ومستدام ولوضع أهداف و تطلعات بعيدة المدى.

ستواصل المملكة العربية السعودية الاستثمار في القدرات المحلية وتعظيم الاستفادة من الإمكانات المتوفرة .

- المبادئ والأسس التوجيهية لتطوير الاقتصاد السعودي هي:
- الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة ومن الموقع الجغرافي الاستراتيجي
- تحقيق النتائج المستدامة من خلال تعزيز نمو المحتوى المحلي وجعل المملكة السعودية اقتصاداً قائماً على الإنتاجية
- تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط وذلك من خلال دعم نمو القطاع الخاص غير النفطي
- تحويل القطاع الخاص من الاعتماد الكلي على الصرف الحكومي إلى التركيز على تلبية الطلب المحلي والدولي

تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط

التركيز على الاستثمارات طويلة الأجل لتحقيق نتائج مستدامة

تحديد قدرات المملكة وإمكانياتها المتوفرة حالياً والاستفادة منها

تمكين التحول الاقتصادي على العديد من المستويات

نهجنا هو دعم الاقتصاد على المدى القصير من خلال حزمة تحفيز اقتصادية، وتعزيز تشريعات المحتوى المحلي، ومعالجة المعوقات التنظيمية للنمو الاقتصادي، وتعزيز القطاعات التي تتميز بقدرات عالية للتصدير.

1	**تحفيز القطاع الخاص:**
	دفعة داعمة للنمو الاقتصادي على المدى القصير
2	**المحتوى المحلي:**
	الإسراع في تطوير المحتوى المحلي من خلال استراتيجية وطنية موحدة
3	**التحول الهيكلي:**
	تغييرات هيكلية ذات تأثير كبير لتمكين مزيد من النمو في القطاع الخاص
4	**برامج لقطاعات محددة:**
	تعزيز قطاعات اقتصادية من خلال برامج محددة

+

التواصل مع القطاع الخاص:
تواصل مستمر مع القطاع والجهات الحكومية الأخرى

١. تحفيز القطاع الخاص

تم اقتراح إنشاء صندوق لتوفير رأس مال لجذب استثمارات القطاع الخاص يمكّنه من رفع كفاءته وتنافسيته

- سيتم توجيه هذا الدعم للقطاعات التي تدعم النمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل للسعوديين، مع التركيز على الآتي:
- رفع كفاءة الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة
- تحويل الصناعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة إلى صناعات تعتمد على التقنية
- دعم الصناعات كثيفة الاستهلاك للمياه لتمكينها من الحفاظ على ربحيتها.

تـم اقتـراح وتحديد حجم حزمـة التحفيز بنحو ٢٠٠ مليـار ريال بين ٢٠١٧ و٢٠٢٠، للمسـاهمة في تعزيز النمـو الاقتصادي، ودعم قدرات الاقتصاد السـعودي المسـاهمة في تحقيقـه لرؤية المملكة ٢٠٣٠

سـتتم مراقبـة نمـو الاقتصاد السـعودي عن كثـب من خلال تنفيـذ مبـادرات زيادة الإيـرادات غير النفطيـة وحزمـة التحفيز. وسـيتم تعديـل حجم الحزمـة كلما اسـتدعت الحاجة

قد يتطلّب تحقيق رؤية ٢٠٣٠ الاستمرار في حزمة تحفيز القطاع الخاص حتى بعد عام ٢٠٢٠.

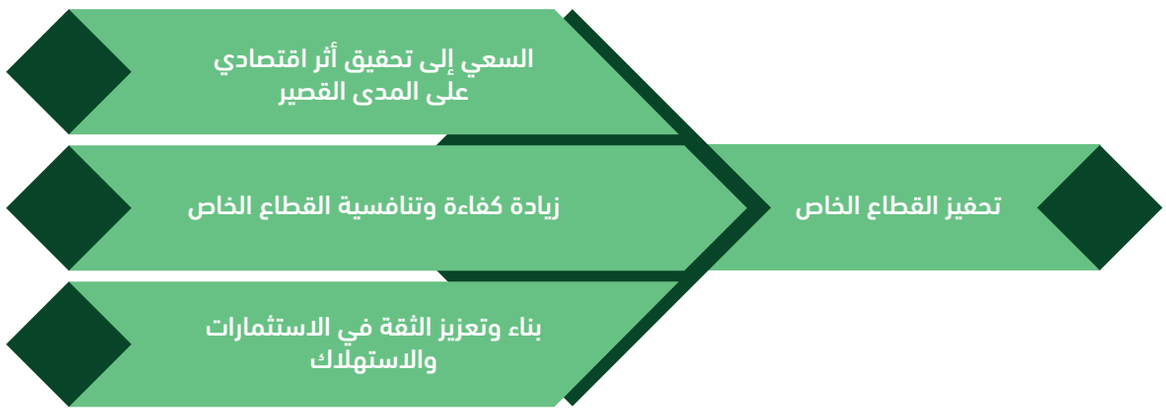

٢. تنمية المحتوى المحلي

تاريخيـاً، كان هنـاك نقـص في التركيـز على المحتـوى المحلي مع تشـتت المبـادرات بين مختلف القطاعـات الحكومية وشـبه الحكوميـة والخاصة

نعمـل حالياً على وضع اسـتراتيجية وطنية شـاملة وموحدة للمحتوى المحلـي، وإطار حوكمة وطني وهيـكل يُفصّل بوضوح أوجه التقاطع بين مختلـف الجهات المعنية

نعمـل حاليـاً على رسـم خارطـة طريق مفصّلـة للسـنوات الخمس المقبلـة، بما في ذلـك تحديد القطاعـات الرئيسـية والقطاعات الفرعية التي سـتكون محـور التركيز، وتحديد أهـم فرص التوطين مع خطـط تنفيذها

نقـوم حاليـاً بتعديـل السياسـات واللوائـح التنظيمية الحاليـة لدعم تنميـة المحتـوى المحلي، ولا سـيما وضـع أنظمة وآليـات واضحة للمشـتريات

نقوم حالياً بتنقيح اللوائح التنظيمية القائمة لزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي

سـنقوم بإنشـاء منصة للربط بين العرض والطلب المحليين، وأيضاً تحفيز الشـركات لنقل المعرفة والخبرة وبالتالي رفع مهـارات القوى العاملة المحلية.

٣. تعديلات هيكلية ذات تأثير

سنقوم بإجراء تعديلات هيكلية ذات تأثير عالي في الاقتصاد لتمكين القطاع الخاص من النمو:

- سهولة ممارسة الأعمال: تسهيل العمليات اللازمة لتمكين شركات القطاع الخاص من القيام بأعمالها (مثل تأسيس الشركات، الإطار النظامي، خدمات الشركات)
- الاستثمار المحلي: تعزيز جاذبية الاستثمار في القطاع وتمكين إعادة استثمار رأس المال المحلي (مثل توافر القوى العاملة، حوكمة الشركات)
- الاستثمار الأجنبي المباشر: جذب المزيد من رأس المال الأجنبي من خلال توفير المزيد من الفرص الاستثمارية وتقليل المخاطر (مثل الملكية الأجنبية للشركات والأراضي، وأنظمة الإفلاس)
- سوق العمل: رفع كفاءة سوق العمل (مثل سهولة تنقل العمالة الوافدة، توفير العاملين ذوي المهارات المتوسطة/المنخفضة)
- رفع القيود والضوابط: تذليل العقبات أمام النمو (البيروقراطية، تحفيز القطاعات الجديدة مثل الترفيه والسياحة)
- التنافسية: تحسين تنافسية الشركات السعودية في الأسواق المحلية والدولية (مثل زيادة الإنتاجية والأتمتة، وتسويق العلامات التجارية السعودية) وذلك لزيادة الصادرات.

٤. برامج القطاعات

بالإضافة للتغييرات الهيكلية، سيتم دعم قطاعات معينة

التعدين

تحفيز استثمار القطاع الخاص في قطاع التعدين، وذلك عبر تكثيف التنقيب ومراجعة إجراءات تراخيص الاستخراج، وبناء قاعدة بيانات متكاملة حول موارد المملكة، والاستثمار في البنى التحتية وتطوير أساليب التمويل وتأسيس مراكز التميز.

الخدمات اللوجستية

الشراكة مع القطاع الخاص محلياً ودولياً لاستكمال البنية التحتية وزيادتها وتحسينها وربطها بمحيطنا الإقليمي، والعمل على زيادة مكاسبنا عن طريق الحوكمة الرشيدة والإجراءات الفعالة، وتطوير نظام جمركي ذي كفاءة عالية. مما سيعزز من مكانتنا كمنصة لوجستية مميزة بين القارات الثلاث.

قطاعات التصدير

تحديد قطاعات (تصنيع وخدمات) ذات قدرات تصديرية عالية ، والتأكد من أن جهود جميع الجهات مواكبة لدعم التغييرات (في سوق العمل والتجارة والاستثمار) مما سيسمح لهذه القطاعات بإطلاق صناعات رائدة.

التحول الرقمي

توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية المقدمة لتشمل خدمات إضافية مثل نظم المعلومات الجغرافية، والخدمات الصحية والتعليمية، ورفع مستوى الجودة عبر تيسير الإجراءات وتنويع قنوات التواصل وأدواته، ودعم استعمال التطبيقات الالكترونية على مستوى الجهات الحكومية مثل السحابة الإلكترونية الحكومية، ومنصة مشاركة البيانات، ونظام إدارة الموارد البشرية.

الأسواق المالية

بنـــاء ســـوق مالي متقدم ومنفتح على العالـم، بمـا يتيـــح فرص تمويل أكبر يحفز الدورة الاقتصادية الاســـتثمارية ويشـــجع إدراج بعض الشـــركات الخاصة والمملوكة للدولة في الســـوق المالية، ومنها أرامكو، والاســـتمرار في تســـهيل ســـبل الاستثمار والتداول. كل هذا ســـيتطلب تعميق أسواق المال لدينا، وتعزيز دور ســـوق الدّين، وفتح المجال أمام ســـوق المشـــتقات.

٥. الأهداف الاقتصادية

وضعت رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني أهداف محددة لتحقيق التحول الاقتصادي

١. زيـادة حصـة القطـاع الخاص غير النفطي مـن الناتج الإجمالـي المحلي من ٤٠ ٪ حاليـاً إلى ٦٥٪ بحلول ٢٠٣٠.
٢. زيادة حصة المحتوى المحلي من النفقات من ٣٦٪ حاليا إلى ٥٠٪ بحلول ٢٠٢٠.
٣. زيـادة حصـة الصـادرات من الناتـج المحلي الإجمالي الإسـمي غيـر النفطي مـن ١٦٪ حاليا إلى ٥٠٪ بحلول ٢٠٣٠.

حصة الناتج المحلي الإجمالي من القطاع الخاص غير النفطي	% 40	**% 65**
حصة المحتوى المحلي من النفقات	% 36	**% 50**
حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	% 16	**% 50**

الخلاصة

١. توقعات المالية العامة

تسـبب انخفـاض أسـعار النفط فـي ضغوط مالية علـى كافة الـدول المنتجة للنفـط. وقد تمكنت المملكـة، نتيجـة للتخطيـط الصائـب والمتـزن على مدى السـنوات العشـر الماضية، من تسـديد الديـن الداخلـي وبنـاء احتياطيـات مالية كبيرة ممـا أتاح لنا قـدراً كبيراً مـن المرونة.

غيـر أن ثمـة حاجـة لتحقيق قـدر أكبر من التـوازن المالـي وكذلك المزيد مـن المرونـة لمواجهة أية انخفاضـات حـادة في أسـعار النفط قـد تطرأ في المسـتقبل. ومن ثـم فقد أعـدت الحكومة خطة للتحـول المالي يتم بمقتضاها تأسـيس:

» قاعـدة منخفضـة للإنفـاق المسـتمر، علـى أن يتـم توجيـه المصروفـات وفق أولويـات خطة التحـول الوطني.

» تنويـع أكبـر للإيـرادات خـارج نطـاق النفط – انفـاذاً للتعهـدات التي نصـت عليها خطـة التحول الوطني

وهـذه الخطـة سـوف تمكـن الحكومـة بـإذن الله مـن الانتقـال إلـى ميزانيـة متوازنة بحلـول عام ٢٠٢٠ حتـى فـي ظـل الأسـعار الحاليـة المنخفضة للنفـط، مع محافظـة الحكومة فـي ذات الوقت علـى ملاءتهـا وقدرتهـا الماليـة بينما تقترض من السـوق المحلي والسـوق الدولـي بمعدل فائدة مناسب.

سـوف تسـهم الخطـة أيضاً في خفـض السـعر التعادلي للنفـط مما يوفر قـدراً كبيراً مـن الأمان للمسـتقبل. وضمـن هذه الخطة فإننا نقـدم الإجراءات اللازمـة التي تكفل انتهاج سياسـات نقدية قويـة والمحافظـة على الالتـزام بربط الريال بالـدولار الأمريكي.

التوقعات المالية التقديرية مع إتمام جميع الإصلاحات
(مليار ريال)

ملاحظة: السيناريوهات مبنية على حسب التغير في أسعار النفط، حجم الإنتاج، ومستوى تحقيق إصلاحات أسعار الطاقة والمياه وزيادة الإيرادات غير النفطية. تتضمن المصروفات الحكومية الدعم النقدي المقدم للأسر السعودية والصناعات.

وعلى مدى الخمس سنوات بين ٢٠١٦ و٢٠٢٠، وبسبب برنامج التوازن المالي، فإنه من المتوقع أن يزيد مستوى الإيرادات التراكمية بحوالي ٩١٤ مليار ريال وأن يتقلص الإنفاق التراكمي بحوالي ٦٦ مليار ريال (بعد الأخذ في الاعتبار الإنفاق الإضافي على دعم الأسر). ونتيجة لذلك، فإن العجز المتراكم خلال الفترة سيتحسن بـ ١,٠٨٨مليار ريال سعودي.

* تتغير أرصدة الحكومة بناء على الفائض أو العجز في الميزانية، الاقتراض وسداد الدين، المدفوعات خارج الميزانية، والتحويلات الاستثمارية لصندوق الاستثمارات العامة.

٢. التوقعات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية

تسير المملكة قدماً نحو تحقيق التزاماتها وتعهداتها التي تضمنتها رؤية ٢٠٣٠، وستستمر في توفير الخدمات المناسبة للمواطنين، مع التأكيد على انتهاج سياسات مالية متوازنة.

ونحن ندرك أن الاصلاحات المالية التي اتخذتها المملكة سوف تؤثر على تكاليف المعيشة، إلا إننا ملتزمون بحماية رفاهية الأسر السعودية ذات الدخل المنخفض. ومن ذلك استحداث إعانات مخصصة للأسر كخطوة أولى ضمن برنامج إصلاحات واسع لتعزيز وتحديث الحماية الاجتماعية من خلال إنشاء حساب المواطن. ومن المتوقع أن يكون الأثر التراكمي تدريجياً وبشكل محايد للأسر ذات الدخل المنخفض ومرتفع للأسر ذات الاستهلاك العال دعماً لترشيد الإنفاق.

كما ندرك جيداً كذلك أن برامج الإصلاحات المالية سوف تنتج عنها تحديات لنشاطات الأعمال ولاقتصاد القطاع الخاص ككل سواء نتيجة لتراجع الطلب الكلي أو زيادة تكاليف المدخلات. لذا فنحن ملتزمون بدعم ومساندة الصناعة في المملكة لكي يمكنها من الاضطلاع بدورها في تحقيق طموحات رؤية ٢٠٣٠. ومن ثم فقد أنشأنا صندوق استثمار يكون بمثابة العمود الفقري لحزمة التحفيز التي نعتزم اطلاقها، وسوف نواصل أيضاً إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة للاقتصاد.

ندرك ايضاً الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الحكومة في كيفية شرائها للسلع والخدمات، ونحن ملتزمون في هذا الصدد باتخاذ إجراءات ملموسة لشراء القدر الأكبر من المحتوى المحلي وتعزيز تطويره .

الرسوم البيانية التالية توضح الفرق بين السيناريو المقترح في هذه الوثيقة (المتضمن للإصلاحات المالية) و سيناريو عدم التطبيق*.

الرسوم البيانية التالية توضح الفرق بين السيناريو المقترح في هذه الوثيقة والمتضمن للإصلاحات المالية و سيناريو عدم تطبيق:

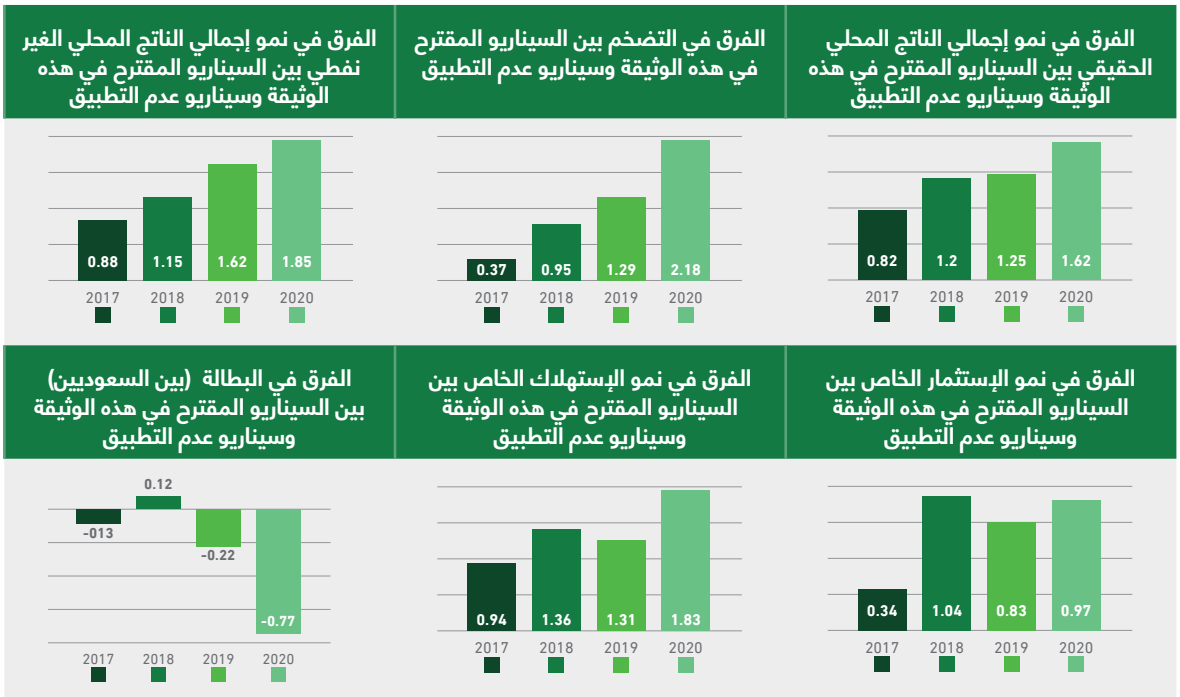

وكمـا يلاحظ أن اثر السياسـات الاقتصادية المتوقع سـيكون إيجابي بالنسـبة لنمـو الناتج المحلي الحقيقـي وإجمالـي الناتـج المحلـي غيـر النفطـي ونمو الاسـتهلاك الخـاص والاسـتثمار الخاص وانخفاض البطالة بين السـعوديين، وهذا من شـأنه رفع مسـتوى الطلب الكلـي مع ارتفاع معقول للتضخم .

* سـيناريو عـدم التطبيق يشـمل ما أُقر سـلفا مـن إصلاحات حتـى وإن كان موعد بـدأ التطبيق لم يحـن بعـد مثل ضريبـة القيمة المضافـة التي يتوقع أن تطبـق في ٢٠١٨.

٣.السياسيت المستقبلية

ستلتزم الحكومة أيضاً بتطوير سياسات شفافة ومستدامة.

تحـدد هـذه الوثيقـة إصلاحاتنا المالية الشـاملة علـى مدى السـنوات الخمس القادمـة. وفيما عدا ما اشـتملته هـذه الوثيقة:

- لن تكون هناك أية إجراءات مالية إضافية تفرضها الحكومة على المواطنين أو القطاع الخاص.
- لن يكون هناك المزيد من الإعانات التي يتم إلغاؤها
- لن يتم فرض ضريبة دخل على المواطنين ولا على المقيمين
- لن تكون هناك ضريبة على دخل الشركات

وكجزء من برنامجنا الرامي لتطوير عملية أكثر قوة ومرونة لصنع السياسات فإننا ملتزمون أيضاً بما يلي:

- سوف تكون هناك عملية مراجعة تتسم بمشاركة واسعة لمسودات السياسات الرئيسية
- سوف تكون هناك فترة سماح بين الإعلان عن السياسات والتطبيق الفعلي لها
- لن يتم اتخاذ أي قرارات ذات أثر رجعي

ونحـن نعلـم أن الكثير من نشـاطات الأعمـال قد اعتمدت فـي الماضي على التدفـق النقدي الذي كانـت تتلقـاه من الحكومة. وكجزء من دعمنا ومسـاندتنا للاقتصاد في نطاقه الأوسـع فإننا نلتزم بالآتي:

- اتخـذت الحكومة قراراً بتسـوية جميع الدفعات المسـتحقه للقطاع الخـاص والأفراد بهدف تعزيز الثقـه بالاقتصـاد وتلتـزم بدفع أي مبلغ مسـتحق عليها للقطـاع الخاص والأفراد خـلال ٦٠ يوماً من تسلم مسـتندات الاستحقاق.

٤. الحوكمة والتنفيذ

إن الخطـط المحـددة فـي هـذه الوثيقة وفـي الميزانية تتطلـب قدراً كبيـراً من الالتزام والمشـاركة النشـطة مـن مجموعـة واسـعة مـن الشـركاء، ولا ريـب فـي أن نجاحها يتحـدد بفعـل العديد من العوامـل الداخليـة والخارجية

وبنـاء علـى ذلك فسـوف تطبـق الحكومة عمليـات متابعـة ومراجعة موسـعة جنباً إلـى جنب مع حوكمة تتسـم بالقـوة والمرونة.

ومـن خـلال التـزام موظفي القطـاع العام ممـن لا يألون جهداً فـي عملهم، ومن خلال المشـاركة النشـطة مـن جانب الأسـر ومؤسسـات الأعمال فـإن لدينـا الخطط والقـدرات والامكانيـات التي تكفـل لنـا إنشـاء قاعـدة مالية راسـخة لاقتصـاد مزدهـر ومنطلقا لمجتمـع يملك أسـباب التقدم والنجـاح بإذن اللـه تعالى.

المخاطر المحتملة

تعـي الحكومـة بـأن الخوض فـي تطبيق هـذه الإصلاحـات المالية لـه آثـار اجتماعيـة و اقتصادية محتملـة. ولكـن تعمـل الدولـة بجميع أجهزتهـا بشـكل تكاملي لتفادي هـذه المخاطر. نسـتعرض فيمـا يلي أهـم هذه الآثـار الاقتصاديـة والاجتماعيـة المحتملة ومسـبباتها

	المخاطر
الأثر الاقتصادي	عدم تحصيل كامل الإيرادات المتوقعة
	بلوغ الأثر السلبي على الأسر أعلى من المتوقع
	بلوغ الأثر السلبي على الشركات أعلى من المتوقع
	عدم بلوغ النمو الاقتصادي المتوقع
تعويض الأسر	عدم تغطية قيمة التعويض للأسر ذات الدخل المنخفض الزيادة في تكاليف المعيشة
الدعم الصناعي	عدم كفاية سياسات الدعم الصناعي للقطاعات المستهدفة خلال الفترة الانتقالية
حزم التحفيز	زيادة تكاليف حزم التحفيز لتحقيق الاستثمار المرجو
	نسبة القروض المتعثرة أعلى من المتوقع
	استثمارات التحفيز تزاحم الاستثمارات الاعتيادية أكثر من المتوقع
	الأثر الاقتصادي الإيجابي المتوقع من الحزم التحفيزية أقل من المتوقع

منهجية تفادي المخاطر

سـيتم العمل على نهجَين أساسـين لتفادي المخاطر المحتملة ومسـبباتها. ونظـراً لحجم المبادرات المقترحـة، سـيتم العمـل على تقييم مسـتوى التقدم باسـتمرار، والتأكـد من أن الحجم والسـرعة والنهـج المتبع يتـم تقييمه وتطويره حسـب الحاجة.

للمبادرات التي يجري تنفيذها	إنشاء أدوات مراقبة أداء واضحة وبناء نظام مراقبة متكامل
قبل تطبيق المبادرات الجديدة	إجراء الاختبارات والتحليلات بشكل مستمر بالتعاون مع الجهات المختصة - بما في ذلك تطوير أنظمة نمذجة أكثر تفصيلاً.